الفصل السادس
نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

- **مقدمة.**

أولا: النتائج المتعلقة بوصف مجتمع الدراسة.

ثانيا: نتائج الدراسة ومناقشتها.

ثالثا: اختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها.

- **ملخص الفصل.**

obeikandl.com

- **مقدمة:**

بعد تناول الإطار النظري للدراسة وتناول الإجراءات المنهجية للدراسة وأدوات الدراسة والطرق الإحصائية المستخدمة يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة الميدانية التي توصل إليها ومناقشة هذه النتائج علميا في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة والموجهات النظرية للدراسة بالإضافة لمشاهدات الباحث ميدانيا أثناء عملية جمع البيانات طبقا للواقع الممارس.

حيث يعتبر فصل طرح النتائج ومناقشتها بداية المخرجات الحقيقية للدراسة وفقا لاستجابات المبحوثين، وبداية صدور الأحكام العلمية والتوصل لرؤية مستخلصة من تحليل هذه النتائج في ضوء الأدبيات العلمية التي تناولت موضوع النتيجة أو المخرج الذي توصلت إليه الدراسة.

وفي هذا الفصل يستعرض الباحث نتائج دراسته والنتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها.

opeikandl.com

أولا: النتائج المتعلقة بوصف مجتمع الدراسة:

جدول (٢٧)

يوصف مجتمع الدراسة

م	البيان		ك	%	المتوسط
١	**مكان العمل**	معهد التخطيط القومي	٧٢	%٧٢	–
		وزارة التخطيط	٢٨	%٢٨	–
٢	**الخبرة**		–	–	**١٦ سنة**
٣	**القسم**	مركز دراسات السياسات الكلية.	١٢	%١٢	–
		مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط	١٢	%١٢	–
		مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات	١٢	%١٢	–
		مركز العلاقات الاقتصادية الدولية	١٢	%١٢	–
		مركز التنمية الإقليمية	١٢	%١٢	–
		مركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية	١٢	%١٢	–
		وزارة التخطيط	٢٨	%٢٨	–

توضح نتائج الجدول السابق أن السادة المبحوثين من معهد التخطيط القومي مثلوا ٧٢ %، والسادة المبحوثين من وزارة التخطيط ٢٨%، ومتوسط عدد سنوات الخبرة ١٦ سنة، وكانت نسبة مركز دراسات السياسات الكلية ١٢%، ومركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط ١٢%، ومركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ١٢%، ومركز العلاقات الاقتصادية الدولية ١٢%، ومركز التنمية الإقليمية ١٢%، ومركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية ١٢%.

حيث أنشئ معهد التخطيط القومي بموجب القانون رقم ٢٣١ لسنه ١٩٦٠، كمؤسسه عامه لها شخصية اعتبارية مستقلة، وذلك بغرض النهوض بالبحوث والدراسات التنموية والتخطيطية المتصلة بأعداد الخطط القومية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومي والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف.

ثانيا : نتائج الدراسة ومناقشتها:

- **بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر طبقا لأراء السادة المسئولين:**

(١)الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٢٨)

يوضح متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	المساواة الاجتماعية في المجتمع	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.	٤٦	٤٦	٥٨	٢٨٨	١.٩	٠.٨	٦
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.	٤٤	٥٢	٥٤	٢٩٠	١.٩	٠.٨	٨
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.	٥٣	٥٦	٤١	٣١٢	٢.١	٠.٨	٥
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.	٤٠	٥٣	٥٧	٢٨٣	١.٩	٠.٨	٧
٥	تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.	٣٦	٣٣	٣١	٢٠٥	٢.٢	٠.٨	٣
٦	الجميع سواء أمام القانون.	٣٤	٤٠	٢٦	٢٠٨	٢.١	٠.٨	٤
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.	٤٦	٤٣	١٠	٢٦٧	٢.٧	٠.٨	١
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.	٤٨	٤٧	٥	٢٤٣	٢.٤	٠.٦	٢
	المتغير ككل				٢٠٩٦	٢.٢	٠.٨	مستوي متوسط

obeikandl.com

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح أن متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع ككل جاء بمتوسط ٢.٢ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٨، ووفقا لذلك تم ترتيب عبارات متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع، حيث جاء في الترتيب الأول انه يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع بمتوسط ٢.٧.

ثم جاء في الترتيب الثاني أن شروط الحصول علي الخدمة ميسرة أمام الجميع بمتوسط ٢.٤، وجاء في الترتيب الثالث أن الفرص المتاحة في المجتمع تعتبر مجرد شعارات بمتوسط ٢.٢، وجاء في الترتيب الرابع أن الجميع سواء أمام القانون بمتوسط ٢.١، ثم جاء في الترتيب الخامس أن الدولة تراعي عدالة الدخول بين جميع العاملين بها بمتوسط ٢.١، وكان الترتيب السادس من نصيب انه تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز بمتوسط ١.٩، وكان الترتيب السابع أن الدولة تحقق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بمتوسط ١.٩، وجاء في الترتيب الأخير منع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة بمتوسط ١.٩.

أذن فقد كان الترتيب الأول لعبارة يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع والترتيب الأخير تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.

ونستنتج من ذلك أن المسئولين عينة الدارسة يؤكدون علي وجود المساواة الاجتماعية في المجتمع، وهذا يتفق مع مبادئ وأهداف ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٢م.

وهذا ما أكده الدستور المصري دستور ٢٠١٤ في المادة الرابعة حيث نصت المادة علي أهمية المساواة وتكافؤ الفرص وكان نص المادة كما يلي " السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور ".

كما جاء في المادة الحادية عشر في الدستور المصري دستور ٢٠١٤م والتي كان نصها " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا ".

كما تتفق النتائج أيضا مع المادة ٨١ من الدستور المصري دستور ٢٠١٤م والتي نصت علي " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص ".

كما جاء أيضا في المادة ٩ من الدستور تأكيدا علي أهمية تحقيق تكافؤ الفرص دون تمييز، وكان نص المادة " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز".

ونصت المادة الثامنة من الدستور المصري علي "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون"، وهذا ما تسعي إليه الديمقراطية الاجتماعية، حيث تستهدف كل المجتمعات العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لجميع المواطنين.

obeikandl.com

جدول (٢٩)

يوضح متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	ضمان حقوق أفراد المجتمع	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة.	٤٩	٣٧	١٤	٢٣٥	٢.٣	٠.٧	٥
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.	٢٤	٦٩	٧	٢١٧	٢.٢	٠.٥	٦
٣	ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.	٥٩	٤١	٠	٢٥٩	٢.٦	٠.٥	٢
٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.	٤٦	٤٥	٩	٢٣٧	٢.٣	٠.٦	٤
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.	٧٢	٢٨	٠	٢٧٢	٢.٧	٠.٤	١
٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.	٦٣	٢٥	١٢	٢٥١	٢.٥	٠.٧	٣
	المتغير ككل				١٤٧١	٢.٤	٠.٦	مستوي مرتفع

obeikandl.com

من بيانات الجدول السابق يتضح أن متوسط ضمان حقوق أفراد المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية بلغ ٢.٤ بمستوي مرتفع، وانحراف معياري ٠.٦، ووفقا لذلك تم ترتيب عبارات متغير ضمان حقوق الأفراد في المجتمع، حيث جاء في الترتيب الأول أن للحضر أولوية في توفير الخدمات بمتوسط ٢.٧، وانحراف معياري ٠.٤.

وجاء في الترتيب الثاني ارتفاع تكاليف الخد مات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها، بمتوسط ٢.٦، وانحراف معياري ٠.٥، وجاء في الترتيب الثالث أن للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء بمتوسط ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الرابع أن الأوضاع السياسية للمجتمع تعبر عن الديمقراطية الاجتماعية بمتوسط ٢.٣، ومجموع أوزان ٢٣٧، وانحراف معياري ٠.٦، ثم جاء في الترتيب الخامس أن الدولة تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة بمتوسط ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الأخير انه يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن بمتوسط ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٥.

ونستنتج من ذلك أن الترتيب الأول أن للحضر أولوية في توفير الخدمات، والترتيب الأخير انه يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.

وهذا يتفق مع ما نصت عليه المادة ٨١ من الدستور المصري " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص".

وأيضا مع نص المادة ٩٩ وهي " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم،وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوي المدنية منضمًا إلي المضرور بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون".

وأيضا مع نص المادة ١٨ وهي " لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل

الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون".

كما أن الدستور المصري تناول الحق في الرعاية الاجتماعية ضمنا في نصوص مواده المختلفة، والرعاية الاجتماعية تحفظ كرامة الفرد بما يتقاضاه من حماية ورعاية وتعبر عن التضامن الاجتماعي بعيداً عن كونها –الرعاية الاجتماعية– مكرمة أو صدقة، وفي عصرنا هذا توسعت الرؤية للعمل الاجتماعي بأبعاده التنموية والإنسانية، حيث أن الرعاية الاجتماعية عبارة عن برنامج لتقديم الإعانات المادية والعينية للتخفيف من معاناة الفئات الفقيرة المحتاجه داخل المجتمع، نظام يقوم على مبدأ التكافل والتضامن والتآزر، ومن شأنه أن يدعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويعمق روح الانتماء والولاء للوطن، فهو شبكة أمان اجتماعية تحمي الفقراء وتشعرهم بالاطمئنان في مجتمعاتهم، وقد نصت المواثيق الدولية على أن الرعاية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان حيث ورد في المادة ٩ والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة أن توفر الدول لمواطنيها ظروفاً معيشية تفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى.

obeikandl.com

جدول (٣٠)

يوضح متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	٢٦	٧٠	٥٤	٢٧٢	١.٨	٠.٧	٦
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٤٨	٥٨	٤٤	٣٠٤	١.٩	٠.٨	٢
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.	٤١	٦٦	٤٣	٢٩٨	١.٩	٠.٧	٣
٤	يجرم الاتجار بالبشر.	٥٤	٤٨	٤٨	٣٠٦	٢.١	٠.٨	١
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.	٤٥	٥٢	٥٣	٢٩٢	١.٩	٠.٨	٤
٦	تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.	٤٤	٤٧	٥٩	٢٨٥	١.٩	٠.٨	٥
	المتغير ككل				٧٧٧	١.٩	٠.٨	مستوي متوسط

obeikandl.com

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن متوسط تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية بلغ ١.٩ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٨، أما عن ترتيب عبارات متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، جاء في الترتيب الأول انه يجرم الاتجار بالبشر بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة توفر متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث أن الدولة تلتزم بمقابلة حقوق الأطفال بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الرابع أن منظمات المجتمع المدني تشارك في تحمل مسئولية رعاية الفقراء بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الخامس أن الفئات المهمشة تعاني من الإهمال بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، ثم جاء في الترتيب الأخير أن الدولة تعطي الأولوية في الاهتمام بالفقراء بمتوسط ١.٨، وانحراف معياري ٠.٧.

ويتضح من ذلك أن الترتيب الأول كان لتجريم الاتجار بالبشر والترتيب الأخير كان لإعطاء الدولة الأولوية للاهتمام بالفقراء.

وتناولت المادة ١١ تمكين بعض الفئات الضعيفة في المجتمع حيث كان نصها " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا".

كما استهدفت المادة ٢٧ محاربة الفقر حيث نصت علي " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك، ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقًا للقانون".

جدول (٣١)
يوضح متغير تحسين نوعية الحياة ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	تحسين نوعية الحياة	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.	٤٦	٤٥	٥٩	٢٨٧	١.٩	٠.٨	٨
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.	٥٣	٤٧	٥٠	٣٠٣	١.٩	٠.٨	٧
٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.	٥٥	٤٨	٤٧	٣٠٨	٢.١	٠.٨	٣
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.	٤٩	٥٥	٤٦	٣٠٣	٢	٠.٨	٦
٥	إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين.	٤٥	٢٢	٣٣	٢١٢	٢.١	٠.٩	٥
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.	٣٥	٤٦	١٩	٢١٦	٢.١	٠.٧	٤
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.	٥٤	٣٩	٧	٢٤٧	٢.٥	٠.٦	١
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.	٤٣	٤٦	١١	٢٣٢	٢.٣	٠.٧	٢
	المتغير ككل				٢١٠٨	٢.١	٠.٨	مستوي متوسط

obeikandl.com

يتبين من خلال بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمتغير تحسين نوعية الحياة كأحد المتغيرات في الديمقراطية الاجتماعية بلغ ٢.١ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٨، ومن خلال ذلك يمكننا ترتيب عبارات متغير تحسين نوعية الحياة، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدولة تلتزم توفير الإسكان لجميع الفئات بمتوسط ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٦، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة تكفل توفير أماكن للترفيه بمتوسط ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٧، كما جاء في الترتيب الثالث أن الدولة تحرص علي توفير فرص عمل بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، ثم جاء في الترتيب الرابع أن الدولة تكفل حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الخامس أن إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٩، ثم جاء في الترتيب السادس أن الدولة تلتزم بتوصيل الدعم لمستحقيه بمتوسط ٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب السابع أن الدولة تلتزم بتوفير الرعاية الصحية للجميع بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثامن والأخير أن التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

يتضح من ذلك أن الترتيب الأول جاء لصالح أن الدولة تلتزم توفير الإسكان لجميع الفئات والترتيب الأخير كان أن التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.

وقد اهتم التراث النظري وكذلك البحوث التطبيقية بتحسين نوعية الحياة حيث نظرت إليه باعتباره هو الهدف الأسمى لكل رعاية ولكل خدمة تُقدم لأفراد المجتمع[١]، وقد اعتبر رالف كوبر Ralph Kober أن نوعية الحياة هي بمثابة معيار مهم ومحك أساسي عند وضع السياسات الاجتماعية[٢]، أما تيودر راهمان وآخرون Tauhidur Rahman and others يؤكدون أن تحسين نوعية الحياة في الوقت الحاضر هدفا عاما للتنمية القومية[٣]، ويجب على المخطط الاجتماعي قياس وتقويم نوعية الحياة – والفقراء أكثر حاجة من غيرهم لقياس نوعية الحياة – لأهميتها في تطوير الرعاية والخدمات التي يمكن تقديمها للمستفيدين، مستخدما في ذلك الاستبيان، والمقابلة، ومقارنة الإحصاءات والمعلومات، ويعكس ذلك أهمية الدور البحثي للمخطط الاجتماعي.

ومن الدراسات التي تناولت متغير تحسين نوعية الحياة دراسة (هناء الجوهري) ١٩٩٤ وكانت عن " المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري[١]، واستهدفت الدراسة (تطوير مجموعة من المؤشرات التي يمكن بواسطتها الوصول

---

(1) Joseph Mayer : Human Services Concepts and Intervention Strategies , London , Ally and Bacon , I.N.C , 1998 , P(112).

(2) Ralph Kober: Abrief Review of The Goodness of Fit Method of Measuring Quality of Life for People with Developmental Disabilities : How We got to Where We are, The Department Of Accounting and Finance, The University of Western Australia, Nedlands WA 6907,Australia, 1993,P(7).

(3) Tauhidur Rahman and others: Measuring the Quality of Life Across Countries: A Sensitivity Analysis of Well-Being Indices , The paper prepared for presentation at WIDER International conference on Inequality, Poverty and Human Well-Being, May 30-31, 2003, Helsinki, Finland.p.(1).

(٤) هناء محمد الجوهري : **المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينيات** – دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الأسر بمحافظة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

للجوانب المختلفة لنوعية الحياة) وتوصلت الدراسة إلي أن(ما يقرب من نصف أفراد العينة كانوا راضين عن حياتهم الأسرية وكذلك عدم وجود علاقة دالة بين الرضا عن الحياة الأسرية وبين كل من السن والنوع والتعليم والمهنة، أما دراسة (Graham. B. spanier) ١٩٩٩عن " تحسين نوعية الحياة نموذج للقرن الواحد والعشرون[١]، واستهدفت الدراسة (بناء نموذج لتحسين نوعية الحياة)، وتوصلت الدراسة إلي(ضرورة بناء نماذج جديدة للتعليم لما يمكن أن يؤديه من مستوي راقي للأفراد وقدرة علي حل المشكلات وتحسين الدخل)، بالإضافة إلي دراسة (عثمان محمد عثمان)٢٠٠١عن "محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر[٢]، وركزت علي: أدبيات بناء مؤشرات نوعية الحياة وأوضحت بأن هناك مدخلين لبناء مؤشرات نوعية الحياة أولهما المدخل الموضوعي: الذي يعتمد علي مؤشرات موضوعية في رصد نوعية الحياة وقياسها وتقويمها وقياس اتجاهات التغير كذلك يعتمد في رصد مجالات الاهتمام علي تحليل السياسة العامة لاستخلاص أهدافها وثانيها: البعد الذاتي الذي يعتمد علي المؤشرات الذاتية لرصد نوعية الحياة كما يدركها ويستجيب لها الأفراد وما تحققه لهم من إشباع وبالتالي شعورهم بالرضا وأيضا يعتمد هذا المدخل علي استطلاع أراء الأفراد في رصد مجالات الاهتمام بالتعرف علي الطموحات والقيم.

(1) Graham. B. spanier. ***Enhancing the quality of life : Amodel for the 21st 1999*** , century , land , Crant University, aapplied developmental scienc, 1990. P .(240) .

(٢) عثمان محمد عثمان: **محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر** ، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

obeikandl.com

جدول (٣٢)

يوضح متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.	٣٨	٦٤	٤٨	٢٩٠	١.٩	٠.٧	٣
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٣٧	٦٢	٥١	٢٨٦	١.٩	٠.٧	٤
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.	٣٩	٥٠	٦١	٢٧٨	١.٨	٠.٨	٦
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.	٤٢	٥٢	٥٦	٢٨٦	١.٩	٠.٨	٤م
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٣١	٣٠	٣٩	١٩٢	١.٩	٠.٨	٢
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.	٤٢	٥٠	٨	٢٣٤	٢.٣	٠.٦	١
	المتغير ككل				١٥٦٦	٢	٠.٧	مستوي متوسط

obeikandl.com

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمتغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية بلغ ٢ ويعتبر مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٧، ويأتي في الترتيب الأول تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٦، وفي الترتيب الثاني منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، كما جاء في الترتيب الثالث تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٧، وفي الترتيب الرابع الدولة بمفردها قادرة علي تحمل المسئولية في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٧، كما جاء في الترتيب الرابع أيضا تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وأخيرا في الترتيب السادس جاء توفير العمل مسؤولية الدولة بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨.

ويتضح من بيانات الجدول أن هناك تعظيم لدور الدولة والذي يأتي في صور عديدة ومنها محاربة الفساد في المجتمع بجميع أنواعه، بالإضافة إلي توفير كافة أنواع الرعاية للفئات الفقيرة والمهمشة من السكان، كذلك اهتمام الدولة بإصلاح التعليم، حيث لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة في العالم هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمور الآسيوية قد تقدمت من بوابة التعليم ولذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها وسياساتها، ولقد تغير جوهر الصراع في العالم الآن حيث أصبح سباق في التعليم.

وقد ذهبت الكثير من أقوال المشاهير من العلماء والسياسيين إلى التأكيد علي الأهمية الكبيرة للتعليم وعلي الدور الذي يمكن أن يلعبه، ففي بريطانيا ظل رئيس وزرائها السابق توني بلير يردد طوال حملته الانتخابية وفي مؤتمرات الحزب أن الأولوية في برنامج الحكومة هي التعليم، ولقد أصبح رؤساء كثير من الدول يعلنون صراحة أن التعليم الأساسي فيها هو التعليم العالي، وإذا كان التعليم الأساسي هو الركيزة الأساسية في بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر، فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة والمعلوماتية المتصارعة الخطي، تفرض بل وتحتم ألا يكون التعليم الجامعي والعالي مقصوراً علي الصفوة فقط كما كان من قبل.

ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود في ظل التطورات العلمية وامتلاك التكنولوجيا المتغيرة بصفة مستمرة بأحدث ما يمكن في هذا، ولن يتم كل ذلك إلا عن طريق العلم والتعليم، ومما لا شك فيه أن المدارس، الجامعات من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم علي وجه العموم ومصر علي وجه الخصوص، ويعتبر النظام التعليمي المصري نظاماً مركزياً، ويعانى النظام التعليمي المصري بكل عناصره وفي كل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشكلات والتحديات، والتى تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالي التحديث والتنمية الشاملة.

وأيضا تعظيم دور الدولة في محاربة الفساد، حيث ألزم الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤ الدولة بمكافحة الفساد ووضع خطة إستراتيجية لمواجهته حيث نصت المادة ٢١٨ من الدستور علي أنه " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون "وكذلك نظمت عشرات القوانين إجراءات مكافحة الفساد نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته، قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته، قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم١١٧لسنة ١٩٥٨وتعديلاته، قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته، قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته، قانون الكسب غير المشروع رقم١١لسنة١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم٦٢ لسنة١٩٧٥، قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته، قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، و تتعدد الأجهزة الرقابية في مصر التي من شأنها ودورها مواجهة ومكافحة الفساد لتصل إلي ٣٦ جهاز رقابي نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر هيئة الرقابة الإدارية، الجهاز المركزي للمحاسبات، الهيئة العامة للرقابة المالية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، مصلحة الرقابة الصناعية.

Obeikandl.com

جدول (٣٣) يوضح

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر	المسئولين ن= ١٠٠			
		مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	**المساواة الاجتماعية في المجتمع.**	٢٠٩٦	٢.٢	٠.٨	٢
٢	**ضمان حقوق أفراد المجتمع.**	١٤٧١	٢.٤	٠.٦	١
٣	**تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.**	٧٧٧	١.٩	٠.٨	٥
٤	**تحسين نوعية الحياة.**	٢١٠٨	٢.١	٠.٨	٣
٥	**تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.**	١٥٦٦	٢	٠.٧	٤
الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		٨٠١٨	٢.١	٠.٧	مستوي متوسط

obeikandl.com

بقراءة بيانات الجدول السابق يمكن تحديد المتوسط الحسابي لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر حيث بلغ ٢.١ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٧، حيث جاء في الترتيب الأول متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٤، وانحراف معياري ٠.٦، وفي الترتيب الثاني متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وقد جاء في الترتيب الرابع متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بمتوسط حسابي ٢، وانحراف معياري ٠.٧، وفي الترتيب الخامس جاء متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

وقد أشارت الأدبيات النظرية إلي أن الدولة الديمقراطية هي تطبيق للفكرة الديمقراطية والتي بموجبها ينشئ البشر لأنفسهم إطارًا سياسيًّا يتيح لكل فرد تحقيق حقوقه وحريته بأفضل وأكمل طريقة ممكنة علي أن يلتزم المواطن بتأدية ما عليه من واجبات علي أكمل وجه، بالإضافة إلى ذلك على الدولة أن تضمن سلامة وجودة حياة جميع الأفراد الذين يكوّنون المجتمع فيها وبذلك تتيح تطبيق قيمة المساواة، في المجال القانوني – القضائي وفي المجال السياسي– قيمتا الحرية والمساواة تكملان بعضهما البعض.

كما يتميز النموذج الديمقراطي الاجتماعي بتبني فلسفة الحماية الاجتماعية، القائمة على وضع آليات دائمة لتفادي كل المشاكل الناتجة عن طوارئ الحياة، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض دخل المواطنين (في حالات فقدان العمل، أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة أو التقاعد)، فنظام الحماية الاجتماعية يخفف الأعباء المادية عن الأسر المحدودة الدخل ويقلص التفاوت الاجتماعي أمام المخاطر، ويضمن حدا أدنى من الدخل الذي يسمح بالاندماج الاجتماعي، وتساهم منظمات المجتمع المدني على تصريف سياسة الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، وإذا كانت كل الدول الأوروبية قد أقامت أنظمة للحماية الاجتماعية، فإن الدول التي تبنت الاختيار الديمقراطي الاجتماعي (شمال أوروبا وألمانيا كمثال) تميزت بإقامة أنظمة نموذجية ومتطورة تحمي المواطن من أي خوف على مستقبله ،في ظل الأزمات والتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الدولي بل إن بعض النماذج وصلت إلى مستوى تحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي الذي عجزت عنه الأنظمة الأخرى(مساعدات مهمة في مجالات السكن والصحة والتعليم المجاني وكل أشكال التأمين ضد فقدان العمل وضد العجز، وضمانات الشيخوخة والتقاعد ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة)، وإذا كانت الدولة هي الراعي الأساسي لنظام الحماية الاجتماعية من خلال مساهماتها المادية المهمة، فإن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لها مساهمات متميزة لدعم هذا النظام وإنجاحه، والتضامن لا يتطور إلا مع الوعي بالمصالح المشتركة بين أبناء الوطن الواحد (أغنياء وفقراء) ومن شأن التكامل والانسجام أن يعطيا قوة لاحمة للمجتمع، خاصة إذا تم ترجمة كل ذلك إلى اختيار سياسي واضح المعالم، وإلى مؤسسات قائمة الذات، تجسد تلك القناعة السياسية.

(٢) **الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:**

جدول (٣٤)

يوضح القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية

م	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.	٤٠	٤٥	٦٥	٢٧٥	١.٨	٠.٨	٤
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.	٣٣	٤٦	٧١	٢٦٢	١.٧	٠.٨	٧
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.	٤١	٤٨	٦١	٢٨٠	١.٨	٠.٨	٥
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.	٤٠	٣٩	٧١	٢٦٩	١.٨	٠.٨	٦
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.	٤٩	٣٣	١٨	٢٣١	٢.٣	٠.٨	١
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.	٤١	٢٩	٣٠	٢١١	٢.١	٠.٨	٣
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	٢٣	٣٨	٣٩	١٨٤	١.٨	٠.٨	٨
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.	٤٢	٢٨	٣٠	٢١٢	٢.١	٠.٨	٢
	المتغير ككل				١٩٢٤	١.٩	٠.٨	مستوي متوسط

obeikandl.com

ويمكن من تحليل بيانات الجدول السابق استنتاج أن القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية جاءت بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وهو مستوي متوسط، حيث جاء في الترتيب الأول انه يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثاني جاء ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثالث جاء يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الرابع جاء يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الخامس قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، كما جاء في الترتيب السادس انه يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، ومجموع أوزان ٢٩٦، وشغل الترتيب السابع انه يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان بمتوسط حسابي ١.٧، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثامن والأخير انه من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨.

ونظرا لأن السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التطبيقي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها، ويمثل البناء والإطار الأيديولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتى تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التي تعتبر انعكاسا للأيديولوجية، لذلك جاء ترتيب القضايا السابقة التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

وقد تناول الدستور المصري قضايا السياسة الاجتماعية في العديد من المواد ومنها المادة (٧٨) تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى وإستراتجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة، ومادة (٨٦) والتي تنص علي الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون، والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقًا للقانون.

جدول (٣٥) يوضح
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية

م	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.	٥٤	٣٣	١٣	٢٤١	٢.٤	٠.٧	٢
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.	٤٩	٣٤	١٧	٢٣٢	٢.٣	٠.٧	٣
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.	٣٤	٤٠	٢٦	٢٠٨	١.٩	٠.٨	٦
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.	٢٣	٥٩	١٨	٢٠٥	٢.١	٠.٦	٤
٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.	٥٤	٤٠	٦	٢٤٨	٢.٥	٠.٦	١
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.	٢٥	٤٣	٣٢	١٩٣	١.٩	٠.٧	٥
	المتغير ككل				١٣٢٧	٢.٢	٠.٨	مستوي متوسط

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين أن مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية جاءت بمستوي متوسط كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ومتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، ومن هنا يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن صنع السياسة الاجتماعية يتأثر بجماعات الضغط والمصالح، بمتوسط ٢.٥، ثم جاء في الترتيب الثاني أن التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع تؤثر في ضع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ٢.٤، وكان الترتيب الثالث لتأثير المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ٢.٣، وجاء في الترتيب الرابع تأثير الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ٢.١، وكان المركز الخامس أن للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ١.٩، وجاء في الترتيب الأخير انه تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ١.٩.

ويمكن استنتاج أن الترتيب الأول كان أن صنع السياسة الاجتماعية يتأثر بجماعات الضغط والمصالح والترتيب الأخير لتأثير القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.

obeikandl.com

جدول (٣٦) يوضح
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية

م	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٦٥	٢٩	٦	٢٥٩	٢.٦	٠.٦	٢
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٣٧	٤٢	٢١	٢١٦	٢.٢	٠.٧	٤
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٦٧	٢٧	٦	٢٦١	٢.٦	٠.٦	١
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.	٦٠	٣٢	٨	٢٥٢	٢.٥	٠.٨	٣
	المتغير ككل				٩٨٨	٢.٥	٠.٧	مستوي مرتفع

obeikandl.com

يتضح من بيانات الجدول السابق أن ركائز السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية جاءت بمستوي مرتفع، بمتوسط حسابي ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٧، وفي ضوء هذه النتائج يمكن ترتيب عبارات المتغير في ضوء بيانات الجدول السابق، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٦، ثم جاء في الترتيب الثاني الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٦، وجاء في الترتيب الثالث أن التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٥، ثم أخيرا في الترتيب الرابع أن المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٢.

ويتضح مما سبق أن الترتيب الأول أن الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، والترتيب الأخير أن المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.

وهذا يتفق مع التراث النظري الذي حدد ركائز صنع السياسة الاجتماعية، حيث أشار طلعت السروجي إلي أن ركائز صنع السياسة الاجتماعية تتحدد في الشرائع السماوية، ومواثيق العمل الوطني، والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتشريعات القوانين.[١]

(١) طلعت مصطفي السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص(١٩).

obeikandl.com

جدول (٣٧) يوضح
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية

م	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٥٢	٤٣	٥	٢٤٧	٢.٥	٠.٦	١
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٤٥	٤٥	١٠	٢٣٥	٢.٣	٠.٦	٢
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٤٥	٣١	٢٤	٢٢١	٢.٢	٠.٨	٣
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٤٠	٣٥	٢٥	٢١٥	١.٩	٠.٨	٤
	المتغير ككل				٩١٨	٢.٢	٠.٧	مستوي متوسط

obeikandl.com

تشير بيانات الجدول السابق إلي المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية والتي جاءت بمستوي متوسط، بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الأول يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دورا ملموسا في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٦، وجاء في الترتيب الثاني ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٦، وجاء في الترتيب الثالث يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وأخيرا جاء في الترتيب الرابع من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

علي اعتبار أن حق المشاركة في الشأن العام هو الحق المكفول لكل مواطن من الشعب للمساهمة في الحياة العامة، فلكل فرد أو مجموعة أو مجتمع حق المشاركة في صنع القرارات التي من المحتمل أن تؤثر عليه، سواء كان هذا القرار حكومي أو قرار خاص له تأثير على المجتمع، فحق المشاركة في الشأن العام يتمثل بداية في حق التصويت، وحق الترشح للانتخابات، والمشاركة في الاستفتاءات.

وهذا ما يتفق مع نص المادة ٨٧ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ أن "مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني"، ولكنها قصرت المشاركة على "حق الانتخاب، والترشح، وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق". تعد الانتخابات والاستفتاءات حجر الأساس للحق في المشاركة في الحياة العامة، ولكن هذه المشاركة يجب أن تتعدى صناديق الانتخابات، وقد أشارت المادة ٥٤ من دستور ٢٠١٢ التي ظلت باقية كما هي في المادة ٨٥ من دستور ٢٠١٤ حق المواطن في التواصل مع السلطات العامة.

obeikandl.com

جدول (٣٨) يوضح
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية

م	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.	٤٦	٥١	٥٣	٢٩٣	١.٩	٠.٨	١
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.	٤٠	٥٠	٦٠	٢٨٠	١.٨	٠.٨	٣
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.	٣٣	٤٣	٧٤	٢٥٩	١.٧	٠.٨	٦
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	٣٤	٤٤	٧٢	٢٦٢	١.٧	٠.٨	٥
٥	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.	٤٩	٢٨	٧٣	٢٧٦	١.٨	٠.٩	٤
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.	٤٩	٣٣	٦٨	٢٨١	١.٨	٠.٨	٢
	المتغير ككل				٩٧١	١.٨	٠.٨	مستوي متوسط

obeikandl.com

تبين بيانات الجدول السابق ضمانات صنع السياسة الاجتماعية جاءت بمستوي متوسط، بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وكان في الترتيب الأول من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثاني الاستعانة بنماذج علمية لصنع سياسة اجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثالث من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الرابع استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٩، وفي الترتيب الخامس تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٧، وانحراف معياري ٠.٨، أما في الترتيب السادس والأخير جاء إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٧، وانحراف معياري ٠.٨.

حيث تسعي السياسة الاجتماعية لتحسين المستوي المعيشي لأفراد المجتمع سواء عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقائية والتنموية، والعمل علي وقاية الفئات غير القادرة من الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها، والعمل علي حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عن طريق إشباع اكبر قدر من الحاجات، ولعمل علي التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.

ويتم تحقيق ذلك من خلال العديد من الأدوات التي يستفيد بها صانعي السياسة الاجتماعية والتي من أهمها التشريع، والتدريب لتنمية الموارد البشرية التي تؤدي إلي تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

obeikandl.com

جدول (٣٩) يوضح

الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	المسئولين ن= ١٠٠			
		مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	**القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.**	١٩٢٤	١.٩	٠.٨	٤
٢	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.**	١٣٢٧	٢.٢	٠.٨	٢
٣	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.**	٩٨٨	٢.٥	٠.٧	١
٤	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.**	٩١٨	٢.٢	٠.٧	٣
٥	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.**	٩٧١	١.٨	٠.٨	٥
	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	٦١٢٨	٢.١	٠.٧	مستوي متوسط

obeikandl.com

من خلال البيانات التي يتناولها الجدول السابق أن الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر جاء بمستوي متوسط، وبمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الأول الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، بمتوسط حسابي ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الثاني مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الرابع القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الخامس والأخير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية. بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨.

حيث أطلق مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إصدارا بعنوان نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية [١]، نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية في ظل المرحلة الحالية من تاريخ مصر حيث أصبحت الديمقراطية مبدأً هامًا وضروريًا لتحقيق الإصلاح، ولبناء دولة جديدة "تؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلاً وأسلوب حياه" كما نص على ذلك الدستور المصري عام ٢٠١٤، فعلى الرغم من أن هناك جهودًا كثيرة لقياس الديمقراطية، ووجود مؤشرات دولية للديمقراطية، إلا إن معظم هذه الجهود تطبق مفهوم "مقاس واحد يناسب الجميع"، حيث قد لا تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار خصوصية وطبيعة كل دولة، والاختلاف في نظمها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، ومن هنا برزت حاجة قوية لتحديد مفهوم الديمقراطية، ووضع معايير لها، وقياسها، وبناء مؤشر وطني يقوم بصياغته المصريون بأنفسهم بشكل يتواءم مع السياق الوطني، والنظام السياسي، والاجتماعي، والمؤسسي والقانوني في مصر، كما إن بناء هذا المؤشر الوطني سوف يخلق شعورًا بملكية عملية الإصلاح، وذلك للتمكن من رصد ومتابعة مستوى الديمقراطية في مصر على مر الزمن، وفي ضوء التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وكانت تهدف الدراسة التي أعدتها الباحثة مي الجمال بمركز العقد الاجتماعي إلى وضع تصور لإطار عام لمؤشر مصري للديمقراطية، في ضوء دراسة المؤشرات الدولية للديمقراطية، وتحديد وضع مصر على كلٍ منها، وتنطوي الأبعاد الأساسية لمؤشر الديمقراطية المصري على ضرورة إتباع قواعد الديمقراطية عند إعداد المؤشر وذلك من خلال إشراك الأطراف صاحبة المصلحة، وتشكيل لجنة وطنية تشاركيه للإشراف على صياغة المؤشر لضمان أن يمثل المؤشر وجهات النظر المختلفة بشأن الديمقراطية، كما أنه من الضروري نشر بيانات المؤشر على نطاق واسع ليصبح بمثابة ملكية عامة تتاح للجميع، كذلك يجب أن تدمج نتائج المؤشر في السياسات العامة لإعطاء مصداقية أكبر للمؤشر، فضلاً عن ذلك تعد استدامة المؤشر مسألة هامة للغاية لضمان تحقق الإصلاح.

---

[١] مي ماهر الجمال : نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية، نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية، مركز دعم واتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤.
http://www.socialcontract.gov.eg/Arabic/publicationCategory/publication/publication-details/106

obeikandl.com

والديمقراطية مبدأ عاملي ظهر منذ زمن بعيد، ولكن سبل ممارستها، وما ترتب عليها كانت تختلف في الدول باختلاف نظمها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وفقا لمراحل تطور هذه النظم، وعلى الرغم من أن هناك تعريفات وتطبيقات كثرة للديمقراطية بين الدول – حسب السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكل منها – إلا إن هناك إجماعا على أن الديمقراطية يجب أن تقوم على حكم الشعب، وأن تستند على قيم «الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، والمشاركة، والمساءلة، وهي القيم التي تعزز الوفاق السياسي والاجتماعي، والاستقرار، والتنمية، وبذلك تعتبر الديمقراطية غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غايات أعظم، وهناك الكثيرون الذين يرون أن الديمقراطية تنحسر في العملية الانتخابية – على الرغم من أن الانتخابات الحرة هي عنصر هام في الديمقراطية يكفل للمواطن الحق في إبداء رأيهم واختيار ممثليهم.[1]

جدول (٤٠) يوضح
مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين

م	مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين:	ك	الترتيب
١	هي المساواة الاجتماعية في المجتمع.	٥٨	٢
٢	هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.	٤١	٤
٣	هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٤٩	٣
٤	هي تحسين نوعية الحياة.	٣٠	٥
٥	هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	٦٧	١

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت كالترتيب التالي ففي الترتيب الأول حدد مفهوم الديمقراطية الاجتماعية علي أنها تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بتكرار ٦٧ مرة، وفي الترتيب الثاني حدد مفهوم الديمقراطية الاجتماعية علي أنها المساواة الاجتماعية في المجتمع بتكرار ٥٨ مرة، وفي الترتيب الثالث هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بتكرار ٤٩ مرة، أما في الترتيب الرابع هي ضمان حقوق أفراد المجتمع بتكرار ٤١ مرة، وفي الترتيب الخامس والأخير جاء هي تحسين نوعية الحياة بتكرار ٣٠ مرة.

وهو الأمر الذي يشير إلي اتفاق المسئولين مع اختلاف تخصصاتهم ومواقعهم الوظيفية حول مسئولية الدولة عن المواطن كمفهوم الديمقراطية الاجتماعية، وهو ما تؤكده الدراسات والبحوث والتراث النظري.

[1] RacyIndex12Democ=campaignid?aspx.report_topical/public/com.eiu.www://http: Unit Intelligence Economist the form report A, 2012 -Index Democracy 19.

جدول (٤١) يوضح

مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين

م	مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين:	ك	الترتيب
١	الدولة.	٢٤	٤
٢	منظمات المجتمع المدني.	٢٢	٥
٣	رئيس الجمهورية	٤١	٢
٤	مجلس الوزراء	٣٢	٣
٥	مجلس النواب	٥٦	١
٦	الشعب	١٢	٦

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت علي النحو التالي، حيث جاء في الترتيب الأول مجلس النواب بتكرار ٥٦ مرة، وفي الترتيب الثاني جاءت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي رئيس الجمهورية بتكرار ٤١ مرة، وفي الترتيب الثالث جاءت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي مجلس الوزراء بتكرار ٣٢ مرة، وفي الترتيب الرابع كانت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي الدولة بتكرار ٢٤ مرة، وفي الترتيب الخامس جاءت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي منظمات المجتمع المدني بتكرار ٢٢ مرة، وفي الترتيب السادس والأخير كانت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي الشعب بتكرار ١٢مرة.

وهذا ما تؤكده الكتابات النظرية والتي أشارت إلي أن الدول التي تهدف إلي تحقيق الديمقراطية الاجتماعية ينبغي أن يكون من مسئولية مجلس النواب الذي ينوب عن الشعب، ثم رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية، ثم مجلس الوزراء والسلطات التنفيذية، انتهاء بالممارسات الديمقراطية التي يجب أن يلتزم بها الشعب.

بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر من وجهة نظر الخبراء:

أ: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- ما مفهوم سيادتكم للمساواة الاجتماعية في المجتمع؟

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع

الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الاحتياجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين الناس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبول اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعياً، وحسب أحد المفكرين البارزين فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى. وعموماً فإن العدالة الاجتماعية تعني في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أو التكافؤ في الفرص.

ويشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساس للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

(١) **عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل**، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

(٢) **توفير الفرص** حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة. وهو ما يرتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.

(٣) تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، وإعادة التدريب، والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

لكن حتى لو توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن ذلك قد لا يحقق العدالة، إذ ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد، ونصيب أسرهم من الفقر أو الغنى، ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقا واسعة في العوائد تتجاوز ما يمكن اعتباره فروقاً مقبولة اجتماعياً. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته. ذلك أن التكافؤ في الفرص وان كان شرطاً ضرورياً للعدالة الاجتماعية، فإنه غير كافٍ لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.

٢- ما الكيفية التي يتم بها ضمان حقوق أفراد المجتمع من وجهة نظر سيادتكم؟

لكل فرد يحيا على هذه الأرض الأحقية فى حماية حقوقه، وتعزيزها وتطويرها وفقاً لمصالح الآخرين ومصلحته كونه فرداً له حقوق وعليه واجبات، وتكون عملية التطوير والتعزيز عن طريق الوسائل السلميّة والقانونية، ولنتعلم الكيفية التى نحمى بها حقوق الإنسان دون أي تمييز لعرق أو دين أو ...الخ، علينا أن نتعلم ماذا نعنى بحقوق الإنسان، وهى الحريات والحقوق المستحقة لكل فرد، ويستند هذا المفهوم على الإقرار والاعتراف بقيمة وكرامة جميع البشر، وحقهم في التمتع بالحريّات، وإقرار تلك الحريّات، كالأمن والأمان، وقدرة أي فرد على اتخاذ ما يناسبه من القرارات لتنظيم حياته، وتختلف التعريفات لحقوق الإنسان من مجتمع لآخر، لاختلاف الثقافات بين المجتمعات.

ويتم حماية حقوق الإنسان من خلال العديد من النقاط هي :-

- حماية الإنسان من كافة أشكال التمييز العنصري، وازالة أشكال هذا التمييز في البلاد أو المناطق التى تشهد صراعات عرقيّة وعنصريّة.
- العمل على محاربة كافة الإشكالات القائمة بأسم الدين والأديان، والتي تقوم بتقييم الفرد حسب دينه.
- محاربة التمييز ضد المرأة، الصراع القديم والذي مازال قائماً حتى يومنا هذا بأشكال وصور مختلفة، فهنا وجب محاربة أي تمييز يمارس ضد المرأة والاعتراف بأحقيتها فى الحياة وحقوقها كفرد من أفراد المجتمع شأنها شأن الرجل.
- العمل على مكافحة شتى أنواع التعذيب والعقاب المحط لكرامة الإنسان.
- العمل على حماية الطفولة.
- ضمان حقوقهم فى الحياة والمسكن والتعليم ..الخ، بما يضمن توفير المناخ المناسب لتنشئتهم تنشئة صالحة، وضمان الأمان لهم.
- حق الفرد فى التنمية.
- توفير المناخ المناسب للاجئين من الحروب أو الكوارث الطبيعية.
- توفير الحقوق لـ (عديمي الجنسيّة).

٣- من مجال خبرة سيادتكم ما كيفية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع؟

أفاد الخبراء عينة الدراسة أن مصر تقوم على الاستثمار فى الإنسان ورعايته والارتقاء به، من خلال السياسات الاجتماعية المختلفة، والتى تعتمد نهجاً متكاملاً يهدف فى كل جوانبه لتمكين الإنسان ويستهدف فى بعض جوانبه إدماج الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتهم وبناء قدراتهم وتنمية إمكاناتهم، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية لهم.

وأوضح الخبراء عينة الدراسة وأوضحت أن المسؤولية الاجتماعية باتت تشكل محوراً أساسياً في استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، وهي ليست سياسة بديلة بل هي

فى عمق السياسات الاجتماعية وعنصر من مكوناتها، كما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح مفهوماً مركباً وشاملاً يحمل في عمقه المبادئ التنموية ورسالة الدمج والاندماج في ذات الوقت، ولم يعد محصوراً لفئة محددة أو لمناسبة وقتية.

ولا بديل للقانون لتمكين الفئات الضعيفة، ونص الدستور المصري علي ذلك في عدة مواد مختلفة، تناولت الأطفال والعمال والمرأة والمسنين والحقوق والحريات.

تمثل الحقوق والحريات ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي الجيل الثاني من قائمة الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن الحقوق والحريات ذات المضمون السياسي والمدني تمثل الجيل الأول في هذا الخصوص.

وإذا كانت الدساتير المكتوبة الأولى قد أغفلت إلى حد ما الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو مباشر، إلا أن هذا الإغفال لم يقدر له أن يستمر مع اهتزاز أركان المذاهب الفردية، واتساع الدور السياسي الذي أضحت تلعبه الطبقات العاملة، فضلا عن انتشار المذاهب الاشتراكية التي نادت بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم ضرورة قيام الدولة بدور لتحقيقها، ومن هنا لم يكن غريبا أن تشير الدساتير اللاحقة، وبصفة خاصة تلك التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى سواء في أوروبا الغربية أو الشرقية أو غيرها من بقاع العالم، لم يكن غريبا أن تشير إلى الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. مثال ذلك الدستور الألماني الصادر في عام ١٩١٩، والدستور الأسباني الصادر في عام ١٩٣١، والدستور السوفيتي الصادر في عام ١٩٣٦، والدستور الإيطالي الصادر في عام ١٩٤٧، والدستور البولندي الصادر في عام ١٩٥٢، والدستور الصيني الصادر في عام ١٩٥٤، والتي آمنت جميعها حقوقا اقتصادية واجتماعية مثل حق العمل، وحق الملكية، وحق التعليم، والحق في الرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق بما يحقق للإنسان حياة كريمة ولائقة.

ولما كانت معظم الدساتير العربية الحالية قد صدرت في أعقاب ذلك، فقد تضمنت قدرا كبيرا من حقوق وحريات الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والأعراف الدولية بصفة عامة، والعهدين الدوليين للحقوق والحريات السياسية والمدنية والحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، وإن اختلفت في ذلك القدر وفي مستوى الضمانات التي قدمتها من دستور إلى آخر.

٤- ما مقترحات سيادتكم لتحسين نوعية الحياة؟

١- أنظمة الرعاية الصحية .

٢- التعليم .

٣- البيئة .

٤- البرامج الاجتماعية .

٥- الاقتصاد .

٦- الحكومة المحلية .
٧- نظام القانون والعدالة .
٨- القيم الاجتماعية .
٩- الرفاهية الاجتماعية .
١٠- التوظيف .
١١- الأسرة الريفية .
١٢- البنية التحتية .
١٣- وسائل الإعلام / المعلومات .
١٤- الأنشطة الترويحية والثقافية .

٥- كيف يمكننا تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن من وجهة نظركم؟

ضرورة أن تعمل الدولة على تحقيق الاستثمار الأمثل الموارد المتاحة لها، والقضاء على كافة صور الإهدار الاقتصادي لهذه الموارد، حيث يجب القضاء على كافة صور الفساد (السياسى والاقتصادي) من خلال إطار مؤسسى قوى يعمل على توفير بيئة مؤازرة للتنمية ومعززة للارتقاء بمستوى الأداء، كما يجب العمل على زيادة مستوى إنتاجية العنصر البشرى والارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال تخفيض نسبة الأمية، ودعم نظم التعليم والتدريب والبحوث من جهة، والاستثمار الاجتماعى، والعمل على تحسين توزيع الدخول والثروات والحد من الفقر من جهة أخرى، حيث أن اتساع الفوارق بين الطبقات وانتشار الفقر يؤدى إلى غياب مشاركة قطاعات واسعة من الشعب في ثمرات ما يتحقق من نمو اقتصادي.

ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة بوضع إطار عام للقوانين التى يجب أن تكون محل احترام من جميع أفرادها، فيجب أن تكون القوانين محل احترام من الجميع، لتدعيم الأنشطة الاقتصادية والرخاء الاقتصادي الناتج عنها.

فالدولة، هي رمز السلطة وتجسيد لها، وهي التي تنشئ المؤسسات التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في كافة المجالات، وهي التي تملك حق الاستخدام الشرعي للقوة ضد الخارجين عن القانون أو المهددين لسلامة الدولة والمجتمع. أما المجتمع، فهو مجمل العلاقات التي يدخل فيها الأفراد والجماعات والتي يمكن أن تأخذ شكلا طوعيا كالجمعيات الأهلية، الدولة، تمثل' الفضاء السياسي' الذي يتعامل فيه البشر مع بعضهم البعض باعتبارهم مواطنين، أما المجتمع، فهو مجال التفاعل الإنساني في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن القول إن تطور الدولة المصرية الحديثة في عصر محمد على ارتبط بتبلور شكل الدولة العميقة، التي لا تعني في هذه الحالة تغلغل شبكات الفساد، ولكن تغلغل دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتأكيد السياسية، حيث ظهرت الدولة في مجال الاستثمار والتطوير في المجال الزراعي، من خلال المحاصيل الجديدة التي أدخلها

محمد على. وارتبط تطور المؤسسة العسكرية والمؤسسة التعليمية المصرية بالبعثات التعليمية التي أرسلت إلي أوروبا لتلقي أفضل العلوم اللازمة للدولة الحديثة. حتي السكك الحديدية، التي أدخلها الاستعمار البريطاني لمصر في نهايات القرن التاسع عشر، ارتبطت برغبة الحكومة المركزية (وحكومة الاحتلال) في تسهيل نقل البضائع والجنود بشكل يخدم الدولة.

ب: الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر كما حدده الخبراء:

١- ما القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

- التعليم.
- الصحة.
- الإسكان.
- الأمن.
- البطالة.
- العنوسة.
- غلاء الأسعار.
- هجرة الشباب.
- محاربة الفساد.

٢- من وجهة نظركم ما مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية؟

- الإيديولوجية السائدة.
- الأعراف والتقاليد.
- الثقافة.
- الأحزاب السياسية.
- القوي الاجتماعية.

٣- ما هي الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية في مصر من وجهة نظركم؟

- الشرائع السماوية.
- الدستور.
- المعاهدات والاتفاقيات.

٤- من يجب أن يشارك في صنع السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

- الخبراء والمتخصصين.
- الباحثين.
- المستفيدين.

٥- من وجهة نظر سيادتكم ما ضمانات صنع السياسة الاجتماعية؟

- الواقعية.
- العمل في إطار مؤسسات الدولة.

obeikandl.com

- الولاء والانتماء.
- المواطنة.
- المشاركة.

ج: ما هو تصورك للديمقراطية الاجتماعية طبقا لما يلي؟:.

١- مفهوم سيادتكم للديمقراطية الاجتماعية؟

- نظام يتوسط الرأسمالية والاشتراكية.
- الطريق الثالث.
- النظام المختلط.
- دور الدولة ودور المجتمع.

٢- كيفية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر سيادتكم؟

- الدستور.
- القانون.
- مجلس النواب.

٣- علي من تري سيادتكم مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

- الدولة.
- الرئيس.
- مجلس النواب.
- الشعب.

٤- هل تودون سيادتكم بعرض إسهامات في هذا المجال من واقع خبرتكم؟

- إمدادنا بالنتائج والتوصيات والاقتراحات ومخرجات الدراسة.

obeikandl.com

ثانيا- تحليل مضمون الدستور المصري دستور ٢٠١٤م: [١]

أولاً: فئة الشكل:

١- نوع التشريع:

جدول (٤٢) يوضح نوع التشريع

م	نوع التشريع	ك	%
١	باب	٦	١٠٠%
٢	فصل	١٦	١٠٠%
٣	فرع	١٣	١٠٠%
٤	مادة	٢٤٧	١٠٠%
٥	صفحة	٧٥	١٠٠%
٦	سطر	١٢٢٨	١٠٠%
٧	جملة	١٦٢٤	١٠٠%
٨	كلمة	١١٨٥٩	١٠٠%
٩	حرف	٥٥٩٩٩	١٠٠%

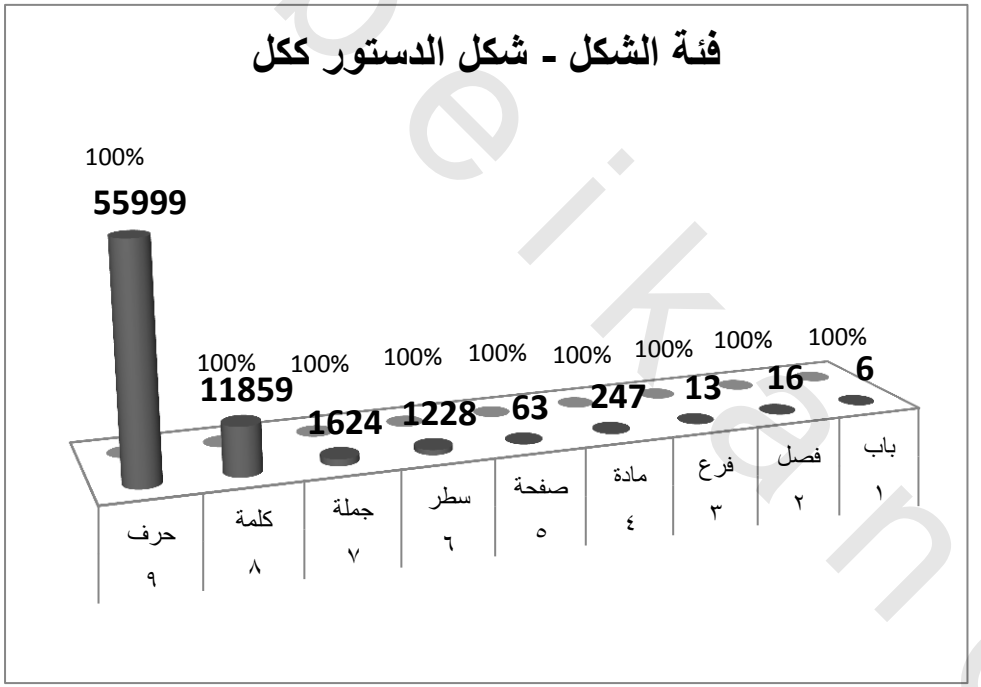

من قراءة الجدول السابق يتضح أن الدستور المصري ٢٠١٤م، يحتوي علي ٦ أبواب، و١٦ فصل، و١٣ فرع، و٢٤٧ مادة، و٧٥ صفحة، و١٢٢٨ سطر، و١٦٢٤ جملة، و١١٨٥٩ كلمة، و٥٥٩٩٩ حرف.

[١] الجريدة الرسمية- العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير ٢٠١٤م.

obeikandl.com

٢- شكل التشريع:

جدول (٤٣) يوضح
شكل التشريع

م	وصف التشريع / نوع التشريع	عدد الفصول		عدد الفروع		عدد المواد		عدد الأسطر		عدد الجمل		عدد الكلمات		عدد الحروف	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الباب الأول	-	-	-	-	٦	%٢	١٩	%١	٢٨	%١.٧	١٧٣	%١.٥	٨٩٩	%١.٦
٢	الباب الثاني	٣	%١٩	-	-	٤٤	%١٨	٢١٦	%١٧	٢٨٥	%١٧.٥	١٩٤٢	%١٦.٥	٧٧١٥	%١٣.٧
٣	الباب الثالث	-	-	-	-	٤٣	%١٧	٢١٦	%١٧	٢٧٨	%١٧	١٨٥٩	%١٥.٥	٦٥٠٣	%١١.٦
٤	الباب الرابع	-	-	-	-	٧	%٣	٣٢	%٢	٣٩	%٢.٣	٢٥٧	%٢.٣	١١٥٣	%٢.٣
٥	الباب الخامس	١١	%٦٩	١٣	%١٠٠	١٢١	%٤٩	٦٧٥	%٥٥	٨٨٢	%٥٤.٥	٦٦٧٤	%٥٦.٢	٣٤٢٣٢	%٦١
٦	الباب السادس	٢	%١٢	-	-	٢٦	%١١	١٠٣	%٨	١١٢	%٧	٩٥٤	%٨	٥٤٩٧	%٩.٨
المجموع	٦	١٦	%١٠٠	١٣	%١٠٠	٢٤٧	%١٠٠	١٢٢٨	%١٠٠	١٦٢٤	%١٠٠	١١٨٥٩	%١٠٠	٥٥٩٩٩	%١٠٠

يتبين من قراءة هذا الجدول أن الباب الأول من الدستور المصري ٢٠١٤م لا يحتوي علي فصول ولا يحتوي علي فروع وعدد مواده ٦ مواد فقط بنسبة ٢% من الدستور ككل، وعدد الأسطر به ١٩ سطر بنسبة ١% من الدستور ككل، و٢٨ جملة بنسبة ١.٧%، وبه ١٧٣ كلمة بنسبة ١.٥%، وحروفه ٨٩٩ حرف بنسبة ١.٦%.

obeikandi.com

كما يتضح أن الباب الثاني يحتوي علي ٣ فصول، ولا يحتوي علي فروع، وبه ٤٤ مادة، و٢١٦ سطر، و٢٨٥ جملة، و١٩٤٢ كلمة، و٧٧١٥ حرف، أما الباب الثالث يتضمن ٣ فصول، ولا يحتوي علي فروع، و٤٣ مادة ، و٢١٦ سطر، و٢٧٨جملة، و١٨٥٩ كلمة، ٦٥٠٣ حرف، كما تشير بيانات الجدول أن الباب الرابع يحتوي علي ٣ فصول، ولا يحتوي علي فروع ، و٧ مواد، ٣٢ سطر، و٣٩جملة، ٢٥٧ كلمة، و١١٥٣ حرف.

كما يتضح من بيانات هذا الجدول أن الباب الخامس يتضمن ١١ فصل، و١٣ فرع، و١٢١ مادة، ٦٧٥ سطر، ٨٨٢ جملة، و٦٦٧٤ كلمة، و٣٤٢٣٢ حرف، وأخيرا يتضمن الباب السادس ٢ فصل، ولا يحتوي علي فروع، و٢٦ مادة، و١٠٣سطر، و١١٢ جملة، و٩٥٤ كلمة، و٥٤٩٧ حرف.

شكل (٦) يوضح محتويات الدستور

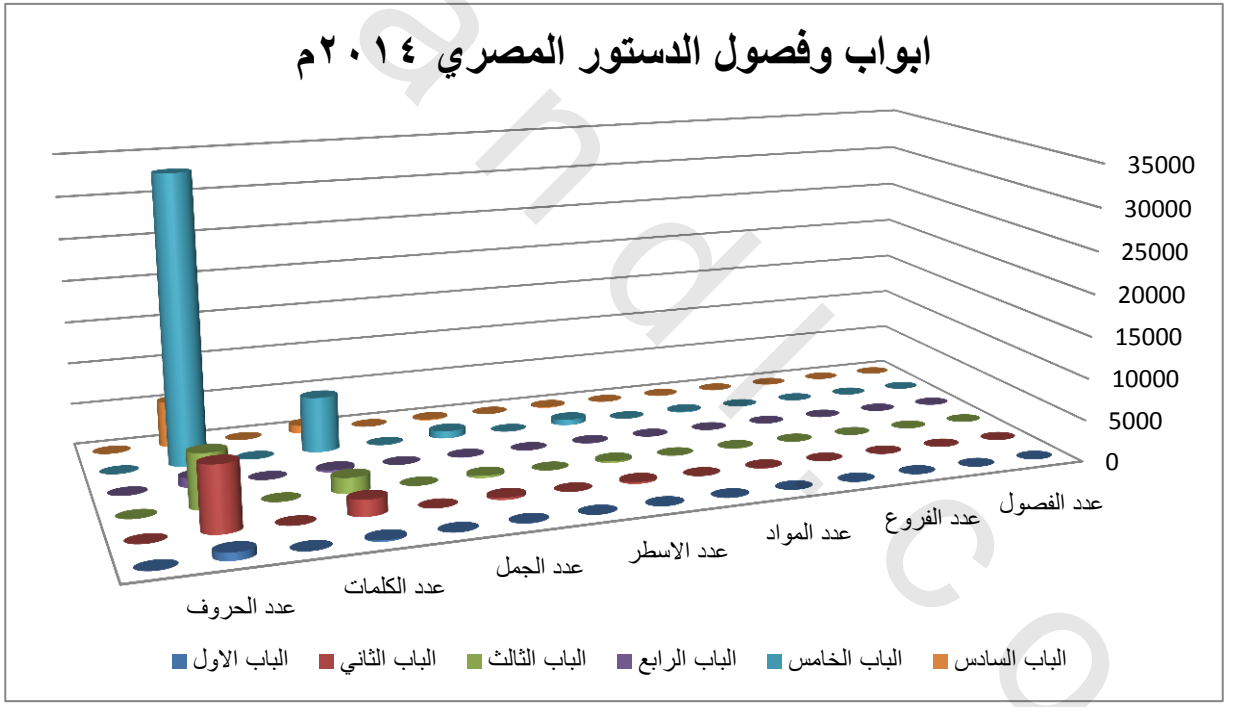

obeikandl.com

٣- شكل التشريع والسياسة الاجتماعية:

جدول (٤٤) يوضح

الجوانب الشكلية للدستور

م	الجوانب الشكلية	ك	%
١	مواد دستور مصر ٢٠١٤م	٢٤٧	١٠٠%
٢	جمل دستور مصر ٢٠١٤م	١٦٢٤	١٠٠%
٣	المواد المرتبطة بالسياسة الاجتماعية	٥٩	٢٤%
٤	الجمل المرتبطة بالسياسة الاجتماعية	٣٢٤	٢٠%

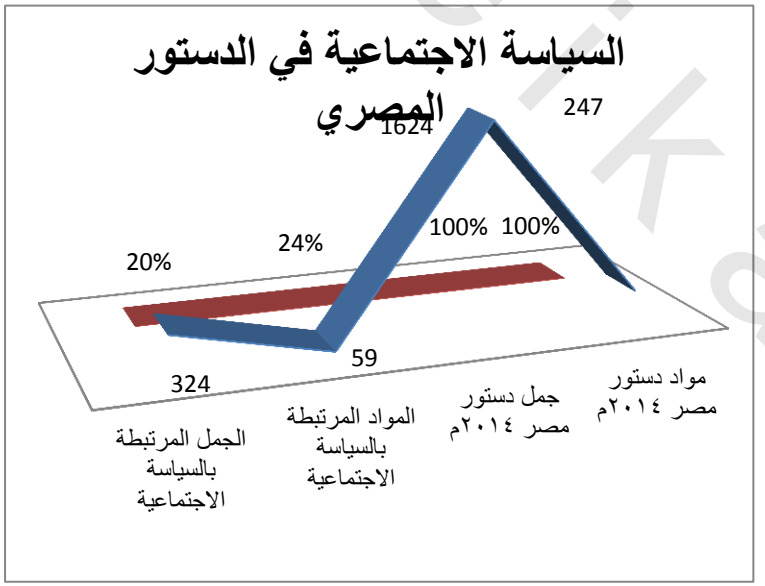

شكل (٧) يوضح السياسة الاجتماعية في الدستور

من بيانات الجدول السابق يتضح أن مواد الدستور المصري هي ٢٤٧ مادة، وعدد جمل الدستور المصري ١٦٢٤ جملة، والمواد التي ترتبط بالسياسة الاجتماعية ٥٩ مادة بنسبة ٢٤%، وعدد الجمل المرتبط بالسياسة الاجتماعية ٣٢٤ جملة بنسبة ٢٠%، ويعتبر الدستور من أهم ركائز السياسة الاجتماعية كما حددتها الدراسات والبحوث والكتابات النظرية، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية في استجابات السادة المسئولين بجدول (٣٣).

obeikandi.com

٣ ــ شكل الدستور ككل:

جدول (٤٥) يوضح
شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
الباب الأول	الدولة	-	-	من ١ إلي ٦	مادة ١	٢٤٧	٥٥	٨	٦
					مادة ٢	٨٧	١٣	٣	٢
					مادة ٣	١١٧	١٨	٣	٢
					مادة ٤	١٤٥	٢٩	٤	٣
					مادة ٥	١٦٨	٣٠	٧	٣
					مادة ٦	١٣٥	٢٨	٣	٣
المجموع		لا يوجد فصول	لا يوجد فروع	٦ مواد		٨٩٩	١٧٣	٢٨	١٩
الباب الثاني	المقومات الأساسية للمجتمع	الفصل الأول المقومات الاجتماعية	-	من ٧ إلي ٢٦	مادة ٧	٢٩٧	٥٦	٧	٦
					مادة ٨	١٤٨	٢٦	٤	٣
					مادة ٩	٥١	١١	٢	١
					مادة ١٠	٨٦	١٥	٣	٢
					مادة ١١	٥٠٦	٩٠	٨	٩
					مادة ١٢	١٤٠	٣٠	٦	٣
					مادة ١٣	٢١٤	٤٣	٦	٤
					مادة ١٤	٢٠٢	٤٠	٧	٤
					مادة ١٥	٢٨	٦	١	١
					مادة ١٦	٢٥١	٤٦	١٠	٥
					مادة ١٧	٢٦٢	٨٣	١٣	١٠
					مادة ١٨	٣٧٤	١٢٩	١٢	١٥
					مادة ١٩	١٩٨	٩٨	١٣	١١
					مادة ٢٠	٢١٤	٢٤	٤	٣

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٢١	٣٤٢	٩١	٩	٩
					مادة ٢٢	٥٠	٢٥	٥	٣
					مادة ٢٣	٢٢٤	٥٥	٦	٦
					مادة ٢٤	٥٤	٢٨	٤	٣
					مادة ٢٥	٦٢	٢٨	٣	١
					مادة ٢٦	٢٢	٥	١	١
		المجموع	لا يوجد فروع	٢٠ مادة		٣٧٢٥	٩٣١	١٢٤	١٠٠
		الفصل الثاني المقومات الاقتصادية	-	من ٢٧ إلي ٤٦	مادة ٢٧	٢٧٣	١١٤	١٥	١٣
					مادة ٢٨	١٢٤	٤٥	٨	٥
					مادة ٢٩	٣٢٥	٨٥	١١	١٠
					مادة ٣٠	٧٦	٢٣	٣	٣
					مادة ٣١	٦٣	٢٣	٣	٢
					مادة ٣٢	٤١٥	٩٩	١٧	١١
					مادة ٣٣	٧٧	١١	٣	٢
					مادة ٣٤	٦٥	١١	٣	١
					مادة ٣٥	١١٠	٣٠	٥	٣
					مادة ٣٦	٧٩	١٤	١	٢
					مادة ٣٧	١٠٩	١٩	٥	٣
					مادة ٣٨	٤٣٥	١١٨	١٧	١٣
					مادة ٣٩	٦٣	١٢	٣	٢
					مادة ٤٠	٦٠	١١	٣	٢
					مادة ٤١	١٤٥	٢٨	٣	٣
					مادة ٤٢	٢١٥	٥٢	١١	٨
					مادة ٤٣	١٥٦	٢٣	٤	٢

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٤٤	٢٧٥	٦٦	١٠	٧
					مادة ٤٥	١٩٩	٥٦	٨	٦
					مادة ٤٦	١٣٥	٣٤	٦	٤
		المجموع	لا يوجد فروع	٢٠ مادة		٣٣٩٩	٨٧٤	١٣٩	١٠٢
		الفصل الثالث المقومات الثقافية	-	من ٤٧ إلي ٥٠	مادة ٤٧	٧٠	١٠	١	١
					مادة ٤٨	١٦٦	٤٢	٥	٤
					مادة ٤٩	١٤٥	٣٤	٧	٤
					مادة ٥٠	٢١٠	٥١	٩	٥
		المجموع	لا يوجد فروع	٤ مواد		٥٩١	١٣٧	٢٢	١٤
المجموع		٣ فصول	لا يوجد فروع	٤٤ مادة		٧٧١٥	١٩٤٢	٢٨٥	٢١٦
الباب الثالث	الحقوق والحريات والواجبات العامة	-	-	من ٥١ إلي ٩٣	مادة ٥١	٧٦	١٢	٣	١
					مادة ٥٢	٦٨	٨	٢	١
					مادة ٥٣	١٥٢	٤١	١١	٧
					مادة ٥٤	٣٤٥	١٥١	٢٢	١٥
					مادة ٥٥	١٧٥	٦٧	١١	٧
					مادة ٥٦	١٩٤	٣٦	٦	٥
					مادة ٥٧	٢١٠	٥٨	١٣	٧
					مادة ٥٨	٢٠٥	٤٧	٧	٥
					مادة ٥٩	٩٦	١٥	٤	٢
					مادة ٦٠	١٩٨	٣٨	٨	٤
					مادة ٦١	١٥٤	٣٣	٣	٣
					مادة ٦٢	٢٠١	٣٩	٧	٥
					مادة ٦٣	٨١	١٣	٢	٢
					مادة ٦٤	٩٨	١٦	٣	٣
					مادة ٦٥	١٠٤	١٨	٣	٣
					مادة ٦٦	٨٥	١٤	٢	٢

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٦٧	٢٦٣	٨٥	١١	١٠
					مادة ٦٨	٢٣٥	٧٥	١٣	٨
					مادة ٦٩	١٨٥	٢١	٣	٣
					مادة ٧٠	٢٧٥	٤٨	٧	٦
					مادة ٧١	٩٦	٤٨	٥	٦
					مادة ٧٢	٨١	٢٧	٣	٣
					مادة ٧٣	١٨٠	٣٦	٩	٥
					مادة ٧٤	١٤٦	٤٣	٨	٦
					مادة ٧٥	١٦٠	٥٣	٧	٧
					مادة ٧٦	١٤٨	٤٤	٨	٥
					مادة ٧٧	١٦٥	٥٨	٩	٦
					مادة ٧٨	٢٠٤	٨٨	٩	١٠
					مادة ٧٩	١٨٦	٣٢	٤	٤
					مادة ٨٠	٣٥٠	١٢٥	١٥	١٤
					مادة ٨١	١٥٠	٤٥	٧	٥
					مادة ٨٢	٥٠	٢٧	٥	٣
					مادة ٨٣	٦٥	٤٩	٦	٥
					مادة ٨٤	٦٤	٣٥	٥	٤
					مادة ٨٥	٥٥	١٦	٢	٢
					مادة ٨٦	٨٠	٢٤	٦	٣
					مادة ٨٧	٢٥٤	٩٧	٧	٩
					مادة ٨٨	١٧٥	٦١	٧	٧
					مادة ٨٩	٨٤	٢١	٤	٢
					مادة ٩٠	٩٥	٢٦	٤	٣
					مادة ٩١	١١٨	٢٩	٣	٣
					مادة ٩٢	٩٨	٢٠	٢	٣
					مادة ٩٣	٩٩	٢٠	٢	٢

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
المجموع		لا يوجد فصول	لا يوجد فروع		٤٣ مادة	٦٥٠٣	١٨٥٩	٢٧٨	٢١٦
الباب الرابع	سيادة القانون	-	-	من ٩٤ إلي ١٠٠	مادة ٩٤	٦٠	١٧	٥	٣
					مادة ٩٥	١٠١	٢٠	٤	٢
					مادة ٩٦	١٨٨	٣٣	٥	٤
					مادة ٩٧	١٨٦	٣٢	٦	٤
					مادة ٩٨	١٢٥	٢٥	٤	٤
					مادة ٩٩	١٧٩	٦٨	٨	٨
					مادة ١٠٠	٣١٤	٦٢	٧	٧
المجموع		لا يوجد فصول	لا يوجد فروع		٧ مواد	١١٥٣	٢٥٧	٣٩	٣٢
الباب الخامس	نظام الحكم	الفصل الأول السلطة التشريعية (مجلس النواب)	-	من ١٠١ إلي ١٣٨	مادة ١٠١	١٨٥	٣٠	٦	٣
					مادة ١٠٢	٥١٦	٩٨	١٢	١٠
					مادة ١٠٣	٦٥	١٣	٢	٢
					مادة ١٠٤	١٩٨	٤٠	٦	٤
					مادة ١٠٥	١١١	٢٢	٣	٢
					مادة ١٠٦	١١٥	٢٤	٣	٣
					مادة ١٠٧	٢٢١	٤٦	٥	٤
					مادة ١٠٨	١١٩	٢٧	٤	٢
					مادة ١٠٩	٤٤٦	٩٨	١٥	١٠
					مادة ١١٠	١٥٩	٣٥	٤	٣
					مادة ١١١	١١٠	٢٣	٣	٢
					مادة ١١٢	٦٧	١٧	١	٢
					مادة ١١٣	٢٧٩	٦٣	٧	٦
					مادة ١١٤	١٦٤	٣٦	٦	٣
					مادة ١١٥	٢٦٨	٥٢	٦	٦

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ١١٦	١١٠	٢٦	٣	٢
					مادة ١١٧	٣٤٤	٦٨	٩	٧
					مادة ١١٨	١٠٢	١٧	٣	٢
					مادة ١١٩	٥٨	١١	٢	٢
					مادة ١٢٠	٢١٤	٤٦	٥	٥
					مادة ١٢١	٤٩١	٨٣	١٣	١٠
					مادة ١٢٢	٤٤٨	٩٠	١٠	٨
					مادة ١٢٣	٢٦٤	٥٣	٦	٥
					مادة ١٢٤	٧٤٦	١٨٤	١٨	١٦
					مادة ١٢٥	٢٨٠	٥٤	٥	٥
					مادة ١٢٦	٥٩	٩	١	١
					مادة ١٢٧	١٦٧	٣٢	٤	٣
					مادة ١٢٨	١٤٦	٢٤	٢	٣
					مادة ١٢٩	٢٢٤	٥٢	٦	٥
					مادة ١٣٠	٢٣٧	٤٦	٧	٥
					مادة ١٣١	٤٧٣	١٠٧	١٤	٩
					مادة ١٣٢	٧٨	١٦	٢	٢
					مادة ١٣٣	١٠١	٢٤	٣	٢
					مادة ١٣٤	١٣٦	٣١	٥	٣
					مادة ١٣٥	٥٦٢	١٢٨	١٤	١١
					مادة ١٣٦	٢٣٧	٤٨	٦	٥
					مادة ١٣٧	٤١٠	٧٩	٩	٨
					مادة ١٣٨	١٨٢	٣٦	٤	٤
		المجموع	لا يوجد فروع	٣٨ مادة		٩٠٩٢	١٨٨٨	٢٣٤	١٨٥

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
		الفصل الثاني السلطة التنفيذية	الفرع الأول رئيس الجمهورية	من ١٣٩ إلي ١٦٢	مادة ١٣٩	١٥٤	٢٧	٣	٣
					مادة ١٤٠	٢٨٤	٥٩	٥	٦
					مادة ١٤١	٢٥٤	٥٦	٧	٥
					مادة ١٤٢	٢٥٣	٦٠	٥	٦
					مادة ١٤٣	١٢٨	٢١	٣	٣
					مادة ١٤٤	٢٩٠	٥٦	٤	٥
					مادة ١٤٥	٧٠٣	١٥٥	٢٠	١٤
					مادة ١٤٦	٦٩٧	١٣٩	١٢	١٣
					مادة ١٤٧	١٨٩	٣٦	٢	٤
					مادة ١٤٨	١٣٥	٢٨	٤	٣
					مادة ١٤٩	٨٤	١٤	٢	٢
					مادة ١٥٠	٢٤٢	٤٦	٨	٥
					مادة ١٥١	٣٤٦	٦٧	٧	٧
					مادة ١٥٢	٢٦٩	٥٥	٨	٥
					مادة ١٥٣	١٣٩	١٩	٤	٣
					مادة ١٥٤	٥٠٧	١٠٩	١٣	١١
					مادة ١٥٥	١٢٠	٢٤	٣	٣
					مادة ١٥٦	٤١٨	٩٨	٩	٨
					مادة ١٥٧	١٦٦	٣٣	٤	٤
					مادة ١٥٨	١٠٦	١٩	٢	٢
					مادة ١٥٩	٦٩٣	١٣٥	١٨	١٣
					مادة ١٦٠	٦٣٥	١٣٢	١٩	١٤
					مادة ١٦١	٥٩٢	١١٣	١٤	١١
					مادة ١٦٢	١٣٠	٢٥	٤	٣
			المجموع		٢٤ مادة	٧٥٣٤	١٥٢٦	١٨٠	١٥٣

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
			الفرع الثاني الحكومة	من ١٦٣ إلي ١٧٤	مادة ١٦٣	١٦٨	٢٨	٥	٤
					مادة ١٦٤	٤٩٢	١٠٤	١٤	٩
					مادة ١٦٥	٢٣٢	١٦٤	٧	٥
					مادة ١٦٦	٦٤٦	١٤٣	٢٠	١٢
					مادة ١٦٧	٤٢١	٧٦	١٦	١٢
					مادة ١٦٨	٢١٣	٣٧	٥	٤
					مادة ١٦٩	١٢٥	٢٨	٤	٣
					مادة ١٧٠	١٥٤	٣٢	٣	٣
					مادة ١٧١	٩١	١٥	٢	٢
					مادة ١٧٢	٥١	١٠	٢	١
					مادة ١٧٣	٢٥٦	٤٦	٥	٦
					مادة ١٧٤	١٢٥	٢٤	٣	٣
			المجموع	١٢ مادة		٢٩٧٤	٧٠٠	٨٦	٦٤
			الفرع الثالث الإدارة المحلية	من ١٧٥ إلي ١٨٣	مادة ١٧٥	٢٦٣	٤٧	٧	٥
					مادة ١٧٦	١٩٦	٣٠	٤	٤
					مادة ١٧٧	١٩٥	٣٢	٦	٤
					مادة ١٧٨	٢١١	٤١	٦	٥
					مادة ١٧٩	٩٥	١٥	٣	٢
					مادة ١٨٠	٦٣٣	١١٥	١٧	١٢
					مادة ١٨١	٣٨٦	٧٢	٩	٧
					مادة ١٨٢	٦٠	١٢	٢	١
					مادة ١٨٣	٧٣	١٦	٣	٢
			المجموع	٩ مواد		٢١١٤	٣٨٠	٥٧	٤٢
		المجموع	٣ فروع	٤٥ مادة		١٢٦٢٢	٢٦٠٦	٣٢٣	٢٥٩

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
		الفصل الثالث السلطة القضائية	الفرع الأول أحكام عامة	من ١٨٤ إلي ١٨٧	مادة ١٨٤	١٤٧	٢٦	٧	٣
					مادة ١٨٥	١٧٨	٣٤	٥	٣
					مادة ١٨٦	٣٣٠	٥٩	٨	٦
					مادة ١٨٧	١٠٩	٢٢	٣	٢
			المجموع	٤ مواد		٧٦٤	١٤١	٢٣	١٤
			الفرع الثاني القضاء والنيابة العامة	من ١٨٨ إلي ١٨٩	مادة ١٨٨	١٥٤	٣٠	٤	٣
					مادة ١٨٩	٣٥٤	٦٧	٩	٦
			المجموع	مادتين		٥٠٨	٩٧	١٣	٩
			الفرع الثالث قضاء مجلس الدولة	مادة ١٩٠		٣٤٤	٥٨	٩	٦
			المجموع	مادة واحدة		٣٤٤	٥٨	٩	٦
		المجموع	٣ فروع	٧ مواد		١٦١٦	٢٩٦	٤٥	٢٩
		الفصل الرابع المحكمة الدستورية العليا	-	من ١٩١ إلي ١٩٥	مادة ١٩١	٣٢٧	٥٨	٨	٦
					مادة ١٩٢	٤٣٦	٧٦	١٢	٨
					مادة ١٩٣	٢٩٢	٥٥	١٠	٦
					مادة ١٩٤	٢٧٤	٤٦	٧	٥
					مادة ١٩٥	١٨٠	٣٥	٤	٤
		المجموع	لا يوجد فروع	٥ مواد		١٥٠٩	٢٧٠	٤١	٢٩
		الفصل الخامس الهيئات القضائية	-	من ١٩٦ إلي ١٩٧	مادة ١٩٦	٤٢٤	٧٦	٨	٧
					مادة ١٩٧	٤١٦	٧١	٩	٨
		المجموع	لا يوجد فروع	مادتين		٨٤٣	١٤٧	١٧	١٥
		الفصل السادس المحاماة	-	مادة ١٩٨		٣٨١	٧١	٨	٧
		المجموع	لا يوجد فروع	مادة واحدة		٣٨١	٧١	٨	٧
		الفصل السابع الخبراء	-	مادة ١٩٩		١٥٢	٢٤	٤	٣
		المجموع	لا يوجد فروع	مادة واحدة		١٥٢	٢٤	٤	٣

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
		الفصل الثامن القوات المسلحة والشرطة	الفرع الأول القوات المسلحة	من ٢٠٠ إلي ٢٠٢	مادة ٢٠٠	٢٨٨	٤٩	٥	٤
					مادة ٢٠١	٥٤	١١	٢	١
					مادة ٢٠٢	٢٣٤	٤٠	٦	٥
			المجموع	٣ مواد		٥٧٦	١٠٠	١٣	١٠
			الفرع الثاني مجلس الدفاع الوطني	مادة ٢٠٣		٦٦٦	١١٢	٢٠	١٣
			المجموع	مادة واحدة		٦٦٦	١١٢	٢٠	١٣
			الفرع الثالث القضاء العسكري	مادة ٢٠٤		٦٧٥	١٢٣	١٤	١٢
			المجموع	مادة واحدة		٦٧٥	١٢٣	١٤	١٢
			الفرع الرابع مجلس الأمن القومي	مادة ٢٠٥		٥٢٩	٩٠	١٧	١١
			المجموع	مادة واحدة		٥٢٩	٩٠	١٧	١١
			الفرع الخامس الشرطة	من ٢٠٦ إلي ٢٠٧	مادة ٢٠٦	٢٦٠	٤٧	٧	٥
					مادة ٢٠٧	١٩٨	٤٠	٥	٤
			المجموع	مادتين		٤٥٨	٨٧	١٢	٩
		المجموع	٥ فروع	٨ مواد		٢٩٠٤	٥١٢	٧٦	٥٥
		الفصل التاسع الهيئة الوطنية للانتخابات	-	من ٢٠٨ إلي ٢١٠	مادة ٢٠٨	٣٤٢	٥٥	١٠	٦
					مادة ٢٠٩	٦٥٣	١٢٢	١٦	١٢
					مادة ٢١٠	٥٤٢	٩٦	١٢	١٠
		المجموع	لا يوجد فروع	٣ مواد		١٥٣٧	٢٧٣	٣٨	٢٨
		الفصل العاشر المجلس الاعلي لتنظيم الإعلام	-	من ٢١١ إلي ٢١٣	مادة ٢١١	٦١٤	٩٤	١٦	١٢
					مادة ٢١٢	٢٨٨	٤٥	١٠	٥
					مادة ٢١٣	٣٠٦	٤٧	٩	٥
		المجموع	لا يوجد فروع	٣ مواد		١٢٠٨	١٨٦	٣٥	٢٢
		الفصل الحادي عشر المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية	الفرع الأول المجالس القومية	مادة ٢١٤		٣٩٤	٦٤	١١	٨
			المجموع	مادة واحدة		٣٩٤	٦٤	١١	٨
			الفرع الثاني الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية	من ٢١٥ إلي ٢٢١	مادة ٢١٥	٢٨٠	٤٠	٨	٥
					مادة ٢١٦	٣٣٩	٦٤	٩	٦

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٢١٧	٣٩٣	٧٦	١١	٧
					مادة ٢١٨	٣٤٠	٥٦	٥	٦
					مادة ٢١٩	١٨٠	٢٦	٥	٣
					مادة ٢٢٠	٢٢٦	٣٩	٦	٤
					مادة ٢٢١	٢١٦	٣٦	٦	٤
			المجموع	٧ مواد		١٩٧٤	٣٣٧	٥٠	٣٥
		المجموع	فرعين	٨ مواد		٢٣٦٨	٤٠١	٦١	٤٣
المجموع		١١ فصل	١٣ فرع	١٢١ مادة		٣٤٢٣٢	٦٦٧٤	٨٨٢	٦٧٥
الباب السادس	الأحكام العامة والانتقالية	الفصل الأول الأحكام العامة	-	من ٢٢٢ إلي ٢٢٧	مادة ٢٢٢	٣٣	٦	١	١
					مادة ٢٢٣	٩٤	٣٨	٧	٥
					مادة ٢٢٤	٨١	٣٢	٥	٣
					مادة ٢٢٥	١٩٢	٥٩	٧	٦
					مادة ٢٢٦	٢٨٤	١٤١	١٩	١٦
					مادة ٢٢٧	٩٤	٣١	٣	٢
		المجموع	لا يوجد فروع	٦ مواد		٧٧٨	٣٠٧	٤٢	٣٣
		الفصل الثاني الأحكام الانتقالية	-	من ٢٢٨ إلي ٢٤٧	مادة ٢٢٨	١٣٢	٣١	٥	٣
					مادة ٢٢٩	٩٩	١٢	١	٢
					مادة ٢٣٠	١٥٦	٤٨	٣	٥
					مادة ٢٣١	١١٠	١٣	١	١
					مادة ٢٣٢	١٤٥	١٩	١	٣
					مادة ٢٣٣	٢٩٢	٤٤	٦	٥
					مادة ٢٣٤	٢١٨	٢٢	٢	٢
					مادة ٢٣٥	٢٧٥	٢٤	٢	٢
					مادة ٢٣٦	٢٢٠	٧١	٩	٧
					مادة ٢٣٧	١٥٠	٣٥	٥	٥

obeikandl.com

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٢٣٨	٢٧٤	٥١	٦	٦
					مادة ٢٣٩	١٩٩	٤٥	٣	٤
					مادة ٢٤٠	٢٦٦	٢٤	٣	٣
					مادة ٢٤١	٢٨٥	٢٩	٣	٣
					مادة ٢٤٢	١٢	٢٩	٢	٣
					مادة ٢٤٣	٢٢٤	٢٢	٢	٢
					مادة ٢٤٤	٢٦٦	٣٠	٣	٣
					مادة ٢٤٥	٢٩٠	٤١	٧	٥
					مادة ٢٤٦	٩٩٤	٣٨	٤	٤
					مادة ٢٤٧	١١٢	١٩	٢	٢
		المجموع	لا يوجد فروع	٢٠ مادة		٤٧١٩	٦٤٧	٧٠	٧٠
	المجموع	فصلين	لا يوجد فروع	٢٦ مادة		٥٤٩٧	٩٥٤	١١٢	١٠٣
الدستور ككل	٦ أبواب	١٦ فصل	١٣ فرع	٢٤٧ مادة		٥٥٩٩٩	١١٨٥٩	١٦٢٤	١٢٢٨

شكل (٨) يوضح شكل الدستور

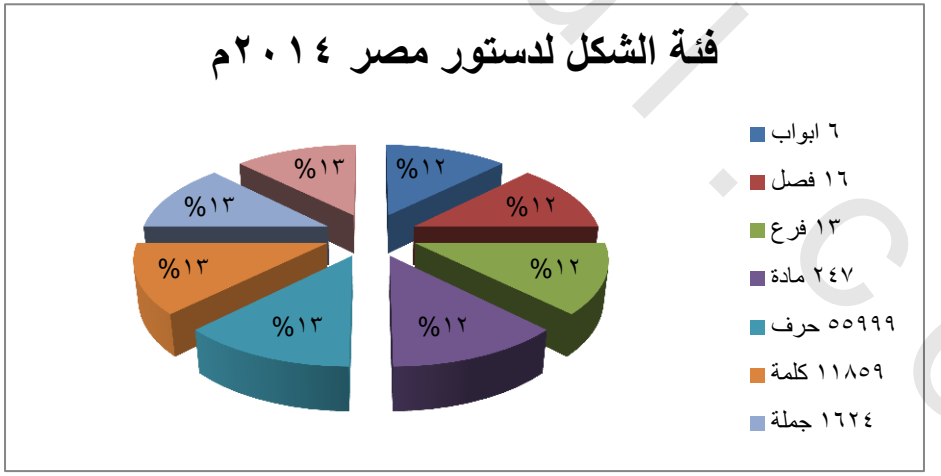

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الباب الأول فى الدستور المصري وعنوانه الدولة لا يحتوي علي فصول كما انه لا يحتوي علي فروع وتبدأ مواده من المادة ١ إلي المادة ٦، وكانت المادة الأولى تحتوي علي ٢٤٧ حرف و٥٥ كلمة و٨ جمل و٦ اسطر، وكانت المادة الثانية تحتوي علي ٨٧ حرف و١٣كلمه و٣ جمل و٢سطر، وكانت المادة الثالثة تحتوى على ١١٧حرف و١٨ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الرابعة تحتوى على ١٤٥حرف و٢٩ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، وكانت المادة الخامسة تحتوى على ١٦٨حرف و٣٠ كلمه و٧ جمل و٣ اسطر، وكانت المادة السادسة تحتوى على ١٣٥ حرف و٢٨ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر.
وبالتالي يكون المجموع ككل، (٠) فروع، وعدد(٦) مواد، و(٨٩٩) حرف، و(١٣٧) كلمة، و(٢٨) جملة، و(١٩) سطر.

كما يتضح من بيانات الجدول السابق أن الباب الثاني في الدستور المصري وعنوانه المقومات الأساسية للمجتمع انه يحتوى على ٣ فصول ولا يحتوى على فروع، والفصل الأول وتبدأ مواده من ٧ إلى ٢٦، وكانت المادة السابعة تحتوى على ٢٩٧ حرف و٥٦ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، والمادة الثامنة تحتوى ١٤٨حرف و٢٦ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة التاسعة احتوت علي ٥١ حرف و١١ كلمه و٢ جمل و١ سطر، والمادة العاشرة ٨٦ حرف و١٥ كلمه و٣جمل و٢ اسطر، والمادة الحادية عشر٥٠٦ حرف و٩٠ كلمه و٨ جمل و٩ اسطر، والمادة الثانية عشر ١٤٠حرف و٣٠ كلمه و٦ جمل و٣ اسطر، والمادة الثالثة عشر ٢١٤ حرف و٤٣ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، والمادة الرابعة عشر٢٠٢ حرف و٤٠ كلمه و٧ جمل و٤ اسطر، المادة الخامسة عشر ٢٨ حرف و٦ كلمات وجملة واحدة وسطر واحد، والمادة السادسة عشر ٢٥١ حرف و٤٦ كلمة و١٠ جمل و٥ اسطر، والمادة السابعة عشر ٢٦٢ حرف و٨٣ كلمه و١٣ جمله و١٠ اسطر، المادة الثامنة عشر ٣٧٤ حرف و١٢٩ كلمه و١٢ جمله و١٥ سطر، المادة التاسعة عشر ١٩٨ حرف و٩٨ كلمه و١٣ جمله و١١ سطر، المادة العشرون ٢١٤ حرف ٢٤ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، المادة الواحدة والعشرون ٣٤٢ حرف ٩١ كلمه و٩ جمل و٩ اسطر، المادة الثانية والعشرون ٥٠ حرف و٢٥ كلمه و٣ جمل و٦ اسطر، المادة الرابعة والعشرون ٥٤ حرف و٢٨ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، المادة الخامسة والعشرون ٦٢ حرف و٢٨ كلمه و٣ جمل وسطر واحد، المادة السادسة والعشرون ٢٢ حرف و٥ كلمات وجمله وسطر، وبالتالي يكون مجموع الفصل ككل (٠) فروع، (٢٠) مادة، و٣٧٢٥ حرف، و٩٣١ كلمة و١٢٤ جمله، و١٠٠ سطر.

ويحتوى الفصل الثاني وعنوانه المقومات الاقتصادية وتبدأ مواده من ٢٧ إلى ٤٦، وتحتوى المادة السابعة والعشرون على ٢٧٣ حرف، و١١٤ كلمه و١٥ جمله و١٣ سطر، والمادة الثامنة والعشرون على ١٢٤ حرف و٤٥ كلمه و٨ جمل و٥ اسطر، والمادة التاسعة والعشرون ٣٢٥ حرف و٨٥ كلمه و١١ جمله و١٠ اسطر، والمادة الثلاثون ٧٦ حرف و٢٣ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الواحدة والثلاثون ٦٣ حرف و٢٣ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الثانية والثلاثون ٤١٥ حرف و٩٩ كلمه و١٧ جمله و١١سطر، والمادة الثالثة والثلاثون ٧٧ حرف و١١ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الرابعة والثلاثون ٦٥ حرف و١١ كلمه و٣

جمل وسطر، والمادة الخامسة والثلاثون ١١٠ حرف و٣٠ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة السادسة والثلاثون ٧٩ حرف و١٤ كلمه وجمله وسطرين، والمادة السابعة والثلاثون ١٠٩ حرف و١٩ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة الثامنة والثلاثون ٤٣٥ حرف و١١٨ كلمه و١٧ جمله و١٣ سطر، والمادة التاسعة والثلاثون ٦٣ حرف و١٢ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الأربعون ٦٠ حرف و١١ كلمه ٣ جمل و٢ سطر، والمادة الواحدة والأربعون ١٤٥ حرف و٢٨ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثانية والأربعون ٢١٥ حرف و٥٢ كلمه ١١جمله و٨ اسطر، والمادة الثالثة والأربعون ١٥٦ حرف و٢٣ كلمه و٤ جمل و٢ سطر، والمادة الرابعة والأربعون ٢٧٥ حرف و٦٦ كلمه و١٠ جمل و٧ اسطر، والمادة الخامسة والأربعون ١٩٩ حرف و٥٦ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، والمادة السادسة والأربعون ١٣٥ حرف و٣٤ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، وبالتالي يكون المجموع ككل : (٠) فروع، (٢٠) مادة، (٣٣٩٩) حرف، (٨٧٤) كلمة، (١٣٩) جملة، (١٠٢) سطر.

ويحتوى الفصل الثالث وعنوانه المقومات الثقافية وتبدأ مواده من ٤٧ إلى ٥٠ مادة، وتحتوى المادة السابعة والأربعون على ٧٠ حرف و١٠ كلمات و١ جمله وسطر، والمادة الثامنة والأربعون على ١٦٦ حرف و٤٢ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوى المادة التاسعة والأربعون على ١٤٥ حرف و٣٤ كلمه و٧ جمل و٤ اسطر، وتحتوى المادة الخمسون على ٢١٠ حرف و٥١ كلمه و٩ جمل و٥ اسطر، وبالتالي يكون المجموع ككل (١) فصل، (٠) فروع، (٥٩١) حرف، (١٣٧) كلمة، (٢٢) جملة، (١٤) سطر.

وبالتالي يكون مجموع الباب الثاني ككل هو : عدد (٣) فصول، (٠) فروع، (٤٤) مادة، (٧٧١٥) حرف، (١٩٤٢) كلمة، (٢٨٥) جملة، (٢١٦) سطر.

أما الباب الثالث وعنوانه الحقوق والحريات والواجبات العامة انه لا يحتوى على فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ٥١ إلى ٩٣ مادة، وتحتوى المادة الواحدة والخمسون على ٧٦ حرف و١٢ كلمه و٣ جمل وسطر، والمادة الثانية والخمسون على ٦٨ حرف و٨ كلمات و٢ سطر وسطر، والمادة الثالثة والخمسون ١٥٢ حرف و٤١ كلمه و١١ جمله و٧ اسطر، والمادة الرابعة والخمسون ٣٤٥ حرف و١٥١ كلمه و٢٢ جمله و١٥ سطر، والمادة الخامسة والخمسون ١٧٥ حرف و٦٧ كلمه و١١ جمله و٧ اسطر، والمادة السادسة والخمسون ١٩٤حرف و٣٦ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة السابعة والخمسون ٢١٠ حرف و٥٨ كلمه و١٣ جمله و٧ اسطر، والمادة الثامنة والخمسون ٢٠٥ حرف و٤٧ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة التاسعة والخمسون ٩٦ حرف و١٥ كلمه و٤ جمل و٢ سطر، والمادة الستون ١٩٨ حرف و٣٨ كلمه و٨ جمل و٤ اسطر، والمادة الواحدة والستون ١٥٤ حرف و٣٣ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثانية والستون ٢٠١ حرف و٣٩ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة الثالثة والستون ٨١ حرف و١٣ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة الرابعة والستون ٩٨ حرف و١٦ كلمة و٣ جمل و٣ اسطر، المادة الخامسة والستون ١٠٤ حرف و١٨ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة السادسة والستون ٨٥ حرف و١٤ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة السابعة والستون ٢٦٣ حرف و ٨٥

كلمه و١١ جمله و١٠ اسطر، والمادة الثامنة والستون ٢٣٥ حرف و٧٥ كلمه و١٣ جمله و٨ اسطر، والمادة التاسعة والستون ١٨٥ حرف و٢١ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة السبعون ٢٧٥ حرف و٤٨ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، والمادة الواحدة والسبعون ٩٦ حرف و٤٨ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، والمادة الثانية والسبعون ٨١ حرف و٢٧ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثالثة والسبعون ١٨٠ حرف و٣٦ كلمه و٩ جمله و٥ اسطر، والمادة الرابعة والسبعون ١٤٦ حرف و٤٣ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، والمادة الخامسة والسبعون ١٦٠ حرف و٥٣ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر، والمادة السادسة والسبعون ١٤٨ حرف و٤٤ كلمه و٨ جمله و٥ اسطر، والمادة السابعة والسبعون ١٦٥حرف و٥٨ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر، والمادة الثامنة والسبعون ٢٠٤ حرف و٨٨ كلمه و٩ جمله و١٠ اسطر، والمادة التاسعة والسبعون ١٨٦ حرف و٣٢ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، والمادة الثمانون ٣٥٠ حرف و١٢٥ كلمه و١٥ جمله و١٤سطر، والمادة الواحدة والثمانون ١٥٠ حرف و٤٥ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة الثانية والثمانون ٥٠ حرف و٢٧ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة الثالثة والثمانون٦٥ حرف و٤٩ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة الرابعة الثمانون ٦٤ حرف و٣٥ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة الخامسة والثمانون ٥٥ حرف و١٦ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة السادسة والثمانون ٨٠ حرف و٢٤ كلمه و٦جمل و٣ اسطر، والمادة السابعة والثمانون ٢٥٤ حرف و٩٧ كلمه و٧ جمل و٩ اسطر، والمادة الثامنة والثمانون ١٧٥ حرف و٦١ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر، والمادة التاسعة والثمانون ٨٤ حرف و٢١ كلمه و٤ جمله و٢ سطر، والمادة التسعون ٩٥ حرف و٢٦ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة الواحدة والتسعون ١١٨ حرف و٢٩ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثانية والتسعون ٩٨ حرف و٢٠ كلمه و٢ جمله و٣ اسطر، والمادة الثالثة والتسعون ٩٩ حرف و٢٠ كلمه و٢ جمل وسطرين.

ونستنتج أن مجموع الباب الثالث (٠) فصول، (٠) فروع، (٤٣) ماده، (٦٥٠٣) حرف، (١٨٥٩) كلمه، (٢٧٨) جمله، (٢١٦) سطر.

وكان الباب الرابع وعنوانه سيادة القانون وهو لا يحتوى على فصول ولا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ٩٤ إلى ١٠٠ ماده، وتحتوى المادة الرابعة والتسعون على ٦٠ حرف و١٧ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة الخامسة والتسعون ١٠١ حرف و٢٠ كلمه و٤ جمل وسطرين، والمادة السادسة والتسعون ١٨٨ حرف و٣٣ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة السابعة والتسعون ١٨٦ حرف و٣٢ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة الثامنة والتسعون ١٢٥ حرف و٢٥ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، والمادة التاسعة والتسعون ١٧٩ حرف و٦٨ كلمه و٨ جمل و٨ اسطر، والمادة المائة ٣١٤ حرف و٦٢ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر.

ومما سبق فان مجموع الباب الرابع:(٠) فصول، (٠) فروع، (٧) مواد، (١١٥٣) حرف، (٢٥٧) كلمه، (٣٩) جمله، (٣٢) سطر.

وفيما يتعلق بالباب الخامس وعنوانه نظام الحكم حيث كان يحتوى على ١١ فصل والفصل الأول وعنوانه السلطة التشريعية (مجلس النواب) لا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ١٠١الى ١٣٨، وتحتوى المادة مائة وواحد على ١٨٥ حرف و٣٠ كلمه و٦ جمل و٣ اسطر،

والمادة مائة واثنين ٥١٦ حرف و٩٨ كلمه و١٢ جمله و١٠ اسطر، والمادة مائة وثلاثة ٦٥ حرف و١٣ كلمه و٢ جمل وسطرين، والمادة المائة وأربعة ١٩٨ حرف ٤٠ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، والمادة مائه وخمسة ١١١ حرف و٢٢ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة مائة وستة ١١٥ حرف ٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة مائة وسبعة ٢٢١ حرف و٤٦ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة مائة وثمانية ١١٩ حرف و٢٧ كلمه و٤ جمل و٢ سطر، والمادة مائة وتسعة ٤٤٦ حرف و٩٨ كلمه و١٥ جمله و١٠ اسطر، والمادة مائه وعشرة ١٥٩ حرف و٣٥ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١١١)، ١١٠ حرف و٢٣ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١١٢)، ٦٧حرف و١٧كلمه و١جمله و٢ سطر، والمادة (١١٣)، ٢٧٩ حرف و٦٣ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، والمادة (١١٤) ١٦٤ حرف و٣٦ كلمه و٦ جمل و٣ اسطر، والمادة (١١٥) ٢٦٨ حرف و٥٢ كلمه و٦ جمل و٦ اسطر، والمادة (١١٦)، ١١٠ حرف و٢٦ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١١٧)، ٣٤٤ حرف و٦٨ كلمه و٩ جمل و٧ اسطر، والمادة (١١٨)، ١٠٢ حرف و١٧ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١١٩)، ٥٨ حرف و١١ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٢٠)، ٢١٤ حرف و٤٦ كلمه و٥ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٢١)، ٤٩١ حرف و٨٣ كلمه و١٣ جمله و١٠ اسطر، والمادة (١٢٢)، ٤٤٨ حرف و٩٠ كلمه و١٠ جمل و١٨ سطر، والمادة (١٢٣)، ٢٦٤ حرف و٥٣ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٢٤)، ٧٤٦ حرف و١٨٤ كلمه و١٨ جمله و١٦اسطر، والمادة (١٢٥)، ٢٨٠ حرف و٥٤ كلمه و٥ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٢٦)، ٥٩ حرف و٩ كلمه وجمله وسطر، والمادة (١٢٧)، ١٦٧ حرف و٣٢ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٢٨)، ١٤٦ حرف و٢٤ كلمه و٢ جمله و٣ اسطر، والمادة (١٢٩)، ٢٢٤ حرف ٥٢ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٣٠)، ٢٣٧ حرف و٤٦ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٣١)، ٤٧٣ حرف و١٠٧ كلمه و١٤ جمله و٩ اسطر، والمادة (١٣٢)، ٧٨ حرف و١٦ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٣٣)، ١٠١ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١٣٤)، ١٣٦ حرف و٣١ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٣٥)، ٥٦٢ حرف ١٢٨ كلمه و١٤ جمله و ١١سطر، والمادة (١٣٦)، ٢٣٧ حرف و٤٨ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٣٧)، ٤١٠ حرف و٧٩ كلمه و٩ جمل و٨ اسطر، والمادة (١٣٨)، ١٨٢ حرف و٣٦ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر.

وبناءا عليه فان المجموع ككل (٠) فروع، (٣٨) ماده، (٩٠٩٢) حرف، (١٨٨٨) كلمه، (٢٣٤) جمله، (١٨٥) سطر.

الفصل الثاني وعنوانه السلطة التنفيذية : تحتوى على ٣ فروع، وكان الفرع الأول وعنوانه رئيس الجمهورية وتبدأ مواده من ١٣٩ إلى ١٦٢، تحتوى المادة (١٣٩)، ١٥٤ حرف و٢٧ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٤٠)، ٢٨٤ حرف و٥٩ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، والمادة (١٤١)، ٢٥٤ حرف و٥٦ حرف و٥٦ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٤٢)، ٢٥٣ حرف و٦٠ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، والمادة (١٤٣)، ١٢٨ حرف و٢١ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٤٤)، ٢٩٠ حرف و٥٦ كلمه و٤ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٤٥)، ٧٠٣ حرف و١٥٥ كلمه و٢٠ جمله و١٤ سطر، والمادة (١٤٦)، ٦٩٧ حرف و١٣٩ كلمه و١٢

جمله و١٣ سطر، والمادة (١٤٧)، ١٨٩ حرف و٣٦ كلمه و٢ جمله و٤ اسطر، والمادة (١٤٨)، ١٣٥ حرف و٢٨ كلمه و٤ جمله و٣ اسطر، والمادة (١٤٩)، ٨٤ حرف و١٤ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٥٠)، ٢٤٢ حرف و٤٦ كلمه و٨ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٥١)، ٣٤٦ حرف و٦٧ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر، والمادة (١٥٢)، ٢٦٩ حرف و٥٥ كلمه و٨ جمل و٥ سطر، والمادة (١٥٣)، ١٩٣ حرف و١٩ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٥٤) ٥٠٧ حرف و١٠٩ كلمه و١٣ جمله و١١ سطر، والمادة (١٥٥)، ١٢٠ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٥٦)، ٤١٨ حرف و٩٨ كلمه و٩ جمل و٨ اسطر، والمادة (١٥٧)، ١٦٦ حرف و٣٣ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، والمادة (١٥٨)، ١٠٦ حرف و١٩ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٥٩)، ٦٩٣ حرف و١٣٥ كلمه و١٨ جمله و١٣ سطر، والمادة (١٦٠)، ٦٣٥ حرف و١٣٢ كلمه و١٩ جمله و١٤ سطر، والمادة (١٦١)، ٥٩٢ حرف و١١٣ كلمه و١٤ جمله و١١ سطر، والمادة (١٦٢)، ١٣٠ حرف و٢٥ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، وبالتالي فان المجموع ككل، (٢٤) ماده، (٧٥٣٤) حرف، (١٥٢٦) كلمه، (١٨٠) جمله، (١٥٣) سطر.

والفرع الثاني وعنوانه الحكومة وتبدأ مواده من مادة ١٦٣ إلى مادة ١٧٤، وتحتوى المادة علي (١٦٣)، ١٨٦ حرف و٢٨ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٦٤) علي٤٩٢ حرف و١٠٤ كلمه و١٤ جمله و٩ اسطر، و تحتوي المادة (١٦٥) علي ٢٣٢ حرف و١٦٤ كلمه و٧جمل و٥اسطر، وتحتوي المادة (١٦٦) علي ٦٤٦ حرف و١٤٣ كلمه و٢٠جمله و١٢سطر، وتحتوي المادة (١٦٧) حرف و٧٦ كلمه و١٦ جمله و١٢ سطر، تحتوي والمادة (١٦٨) علي ٢١٣ حرف و٣٧ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٦٩) علي ١٢٥ حرف و٢٨ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٧٠) علي١٥٤ حرف و٣٢ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٧١) علي ٩١ حرف و١٥ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (١٧٢) علي ٥١ حرف و١٠ كلمات و٢ جمله وسطر، وتحتوي المادة (١٧٣) علي ٢٥٦ حرف و٤٦ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٤) علي ١٢٥ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر.

وبالتالي فان مجموع الفرع الثاني: (١٢) ماده، (٢٩٧٤) حرف، (٧٠٠) كلمه، (٨٦) جمله، (٦٤) سطر.

والفرع الثالث وعنوانه الإدارة المحلية : وتبدأ مواده من ١٧٥ الى ١٨٣ ماده وتحتوى المادة (١٧٥) علي ٢٦٣ حرف و٤٧ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٦) علي ١٩٦ حرف و٣٠ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٧) علي ١٩٥ حرف و٣٢ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٨) علي٢١١ حرف و٤١ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٩) علي ٩٥ حرف و١٥ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، وتحتوي المادة (١٨٠) ٦٣٣ حرف و١١٥ كلمه و١٧ جمله و١٢ سطر، وتحتوي المادة (١٨١) علي ٣٨٦ حرف و٧٢ كلمه و٩ جمل و٧ اسطر، والمادة (١٨٢) ٦٠ حرف و١٢ كلمه و٢ جمله وسطر، وتحتوي المادة (١٨٣) علي ٧٣ حرف و١٦ كلمه و٣ جمل وسطرين.

وبالتالي فان مجموع الفرع الثالث: (٩) مواد، (٢١١٤) حرف، (٣٨٠) كلمه، (٥٧) جمله، (٤٢) سطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الثاني : (٣) فروع، (٤٥) ماده، (١٢٦٢٢) حرف، (٢٦٠٦) كلمه، (٣٢٣) جمله، (٢٥٩) سطر.
والفصل الثالث يحتوى على (٣) فروع : الفرع الأول الأحكام عامه : تبدأ مواده من ١٨٤ إلى ١٨٧ ماده : تحتوى المادة (١٨٤) علي ١٤٧ حرف و٢٦ كلمه و٧ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٥) علي ١٧٨ حرف و٣٤ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٦) علي٣٣٠ حرف و٥٩ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٧) علي ١٠٩ حرف و٢٢ كلمه و٣ جمل و٢ سطر.
وبالتالي فان مجموع الفرع الأول: (٤) مواد، (٧٦٤) حرف، (١٤١) كلمه، (٢٣) جمله، (١٤) سطر.
الفرع الثاني القضاء والنيابة العامة: تبدأ مواده من ١٨٨ الى ١٨٩ مادة، تحتوى المادة (١٨٨) علي ١٥٤حرف و٣٠ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٩) علي ٣٥٤ حرف و٦٧ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفرع الثاني: (٢) ماده، (٥٠٨) حرف، (٩٧) كلمه، (١٣) جمله، (٩) اسطر.
الفرع الثالث قضاء مجلس الدولة: يحتوى على المادة ١٩٠ وتتكون من ٣٤٤ حرف و٥٨ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الثالث : (٣) فروع، (٧) مواد، (١٦١٦) حرف، (٢٩٦) كلمه، (٤٥) جمله، (٢٩) سطر.
وأما الفصل الرابع وعنوانه: لا يوجد فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ١٩١ إلى ١٩٥ ماده وتحتوى المادة (١٩١) علي حرف و٥٨ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٢) علي ٤٣٦ حرف و٧٦ كلمه و١٢ جمله و٨ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٣) علي ٢٩٢ حرف و٥٥ كلمه و١٠جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٤) علي حرف و٤٦ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٥) علي ١٨٠حرف و٣٥ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الرابع: (٠) فروع، (٠) فصول، (٥) مواد، (١٥٠٩) حرف، (٢٧٠) كلمه، (٤١) جمله، (٢٩) سطر.
الفصل الخامس: وعنوانه الهيئات القضائية : لا يوجد به فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ١٩٦الى ١٩٧ مادة، وتحتوى المادة (١٩٦) على ٤٢٤ حرف و٧٦ كلمه و٨ جمل و٧ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٧) علي ٤١٦ حرف و٧١ كلمه و٩ جمل و٨ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل الخامس: (٠) فصول، (٠) فروع، (٢) مواد، (٨٤٣) حرف، (١٤٧) كلمه، (١٧) جمله، (١٥) سطر.
الفصل السادس: وعنوانه المحاماة: لا يوجد به فصول ولا فروع ومادته (١٩٨) وتحتوى على ٣٨١ حرف و٧١ كلمه و٨ جمل و٧ سطر.

الفصل السابع : وعنوانه الخبراء ولا يوجد به فصول ولا فروع ومادته (١٩٩) وتحتوى على ١٥٢حرف و٢٤ كلمه و٤ جمل و٣ سطر.
الفصل الثامن : وعنوانه القوات المسلحة والشرطة : ويحتوى على ٥ فروع:
الفرع الأول القوات المسلحة وتبدأ مواده من ٢٠٠ إلى ٢٠٢ ماده وتحتوى المادة (٢٠٠) ٢٨٨ حرف و٤٩ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٠١) ٥٤حرف و١١كلمه و٢جمله وسطر، وتحتوي المادة (٢٠٢) ٢٣٤ حرف و٤٠ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفرع الأول: (٣) مواد، (٥٧٦) حرف، (١٠٠) كلمه، (١٣) جمله، (١٠) سطر.
الفرع الثاني: مجلس الدفاع الوطني: يتكون من المادة (٢٠٣) يحتوى على ٦٦٦ حرف و ١١٢كلمه و٢٠ جمله و١٣ سطر.
الفرع الثالث: القضاء العسكري: يتكون من المادة (٢٠٤) تحتوى على ٦٧٥ حرف و١٢٣ كلمه و١٤ جمله و١٢ سطر.
الفرع الرابع : مجلس الأمن القومي: يتكون من المادة (٢٠٥) وتحتوى على ٥٢٩ حرف و٩٠ كلمه و١٧ جمله و١١ سطر.
الفرع الخامس: الشرطة: وتبدأ مواده من ٢٠٦ إلى ٢٠٧ وتحتوى المادة (٢٠٦) على ٢٦٠ حرف و٤٧ كلمه و٧ جمله و٦ اسطر، تحتوي والمادة (٢٠٧) علي ١٩٨ حرف و٤٠ كلمه و٥ جمله و٤ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفرع الخامس : (١) ماده، (٤٥٨) حرف، (٨٧) كلمه، (١٢) جمله، (٩) اسطر.
ويكون مجموع الفصل الثامن: (٥) فروع، (٨) مواد، (٢٩٠٤) حرف، (٥١٢) كلمه، (٧٦) جمله، (٥٥) سطر.
الفصل التاسع : وعنوانه الهيئة الوطنية للانتخابات : لا يحتوى على فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ٢٠٨الى ٢١٠ ماده وتحتوى المادة (٢٠٨) على ٣٤٢ حرف و٥٥ كلمه و١٠ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢٠٩) علي ٦٥٣ حرف و١٢٢ كلمه و١٦ جمله و١٢ سطر، وتحتوي المادة (٢١٠) علي٥٤٢ حرف ٩٦ كلمه و١٢ جمله و١٠ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل التاسع : (٠) فصول، (٠) فروع، (٣) مواد، (١٥٣٧) حرف، (٢٧٣) كلمه، (٣٨) جمله، (٢٨) سطر.
الفصل العاشر: وعنوانه المجلس الأعلى لتنظيم الأعلام : لا يوجد به فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ٢١١ إلى ٢١٣.
وتحتوى المادة (٢١١) على ٦١٤ حرف و٩٤ كلمه و١٦ جمله و١٢ سطر، وتحتوي المادة (٢١٢) علي ٢٨٨ حرف و٤٥ كلمه و١٠ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٣) علي ٣٠٦ حرف و٤٧ كلمه و٩ جمل و٥ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل العاشر: (٠) فصول، (٠) فروع، (٣) مواد، (١٢٠٨) حرف، (١٨٦) كلمه، (٣٥) جمله، (٢٢) سطر.

الفصل الحادي عشر: وعنوانه المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية : ويحتوى على فرعين :
الفرع الأول: المجالس القومية : ويتكون من المادة ٢١٤ وتحتوى على ٣٩٤ حرف و٦٤ كلمه و١١جمله و٨ اسطر.
الفرع الثاني: الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية: وتبدأ مواده من ٢١٥ إلى ٢٢١ وتحتوى المادة (٢١٥) على ٢٨٠ حرف و٤٠ كلمه و٨ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٦) علي ٣٣٩ حرف و٦٤ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٧) علي حرف و٧٦ كلمه و١١جمله و٧ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٨) علي٣٤٠ حرف و٥٦ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٩)١٨٠ حرف و٢٦ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٠) علي ٢٢٦ حرف و٣٩ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢١) علي٢١٦ حرف و٣٦ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الحادي عشر: (٧) مواد، (١٩٧٤) حرف، (٣٣٧) كلمه، (٥٠) جمله، (٣٥) سطر.
وبالتالي: مجموع الباب الخامس: (١١) فصل، (١٣) فرع، (١٢١) ماده، (٣٤٢٣٢) حرف، (٦٦٧٤) كلمه، (٨٨٢) جمله، (٦٧٥) سطر.
الباب السادس: وعنوانه الأحكام العامة والانتقالية : تحتوى على عدد٢ فصول ولا يوجد فروع :
الفصل الأول: الأحكام العامة : لا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ٢٢٢الى ٢٢٧مادة، وتحتوى المادة (٢٢٢) على ٣٣ حرف و٦ كلمات وجمله وسطر، وتحتوي المادة (٢٢٣) علي ٩٤ حرف و٣٨ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٤) علي٨١ حرف و٣٢ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٥) علي١٩٢ حرف و٥٩ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٦) علي ٢٨٤ حرف و١٤١ كلمه و١٩ جمله و١٦ سطر، تحتوي المادة (٢٢٧) علي ٩٤ حرف و٣١ كلمه و٣ جمل و٢ سطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل الأول :(٠) فروع، (٦) مواد، (٧٧٨) حرف، (٣٠٧) كلمه، (٤٢) جمله، (٣٣) سطر.
الفصل الثاني: الأحكام الانتقالية : لا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ٢٢٨ إلى ٢٤٧ مادة، وتحتوى المادة (٢٢٨) على ١٣٢ حرف و٣١ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٩) علي ٩٩ حرف و١٢ كلمه وجمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٠) علي ١٥٦ حرف و٤٨ كلمه و٣ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣١) علي١١٠ حرف و١٣ كلمه و١جمله و١ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٢) علي ١٤٥حرف و١٩ كلمه و١ جمله و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٣) علي ٢٩٢ حرف و٤٤ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، تحتوي المادة (٢٣٤) علي ٢١٨ حرف و٢٢ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٥) علي ٢٧٥ حرف و٢٥ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٦) علي٢٢٠ حرف و٧١ كلمه و٩ جمل و٧ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٧) علي ١٥٠ حرف و٣٥ كلمه و٥ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٨)

علي ٢٧٤ حرف و٥١ كلمه و٦ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٩) علي ١٩٩حرف و٤٥كلمه و٣ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٠) علي ٢٦٦ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤١)علي ٢٨٥ حرف و٢٩ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٢) علي ١٢ حرف و٢٩ كلمه و٢ جمله و٣ سطر، وتحتوي المادة (٢٤٣) علي ٢٢٤ حرف و٢٢ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٤٤) علي ٢٦٦ حرف و٣٠ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٥) علي ٢٩٠ حرف و٤١ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٦) علي ٩٩٤ حرف و٣٨ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٧) علي ١١٢ حرف و١٩ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وبالتالي يكون المجموع ككل (٠) فروع، (٢٠) مادة، (٤٧١٩) حرف، (٦٤٧) كلمة، (٧٠) جملة، (٧٠) سطر، ومجموع الباب السادس (٢) فصل، (٠) فروع، (٢٦) مادة، (٥٤٩٧) حرف، (٩٥٤) كلمة، (١١٢) جملة، (١٠٣) سطر.

ومجموع الدستور ككل(٦) أبواب، و(١٦) فصل، و(١٣) فرع، و(٢٤٧) مادة، و(٥٥٩٩٩) حرف، و(١١٨٥٩) كلمه، و(١٦٢٤) جمله، و(١٢٢٨) سطر.

جدول (٤٦) يوضح

دور الدولة كما موضح بالدستور المصري ٢٠١٤م.

م	دور الدولة كما موضح بالدستور المصري ٢٠١٤م.	ك	الترتيب
١	تلتزم الدولة	٧١	١
٢	تحرص الدولة	١	٩
٣	تكفل الدولة	٣٥	٢
٤	تعمل الدولة	١٩	٤
٥	تضمن الدولة	١١	٥
٦	تشجع الدولة	٥	٦
٧	تشرف الدولة	١	٩
٨	ترعي الدولة	٢	٨
٩	تولي الدولة اهتماما	٢٩	٣
١٠	تحمي الدولة	٣	٧
١١	تقوم الدولة	صفر	١١

من بيانات الجدول السابق يتضح أن مصطلح تلتزم الدولة اخذ الترتيب الأول بتكرار ٧١ مرة في الدستور المصري، كما أن مصطلح تكفل الدول اخذ الترتيب الثاني بتكرار ٣٥ مرة في الدستور المصري، وكان الترتيب الثالث تولي الدولة اهتماما بتكرار ٢٩ مرة، والترتيب الرابع

لتعمل الدولة بتكرار ١٩ مرة، ثم الترتيب الخامس تضمن الدولة بتكرار ١١ مرة، وجاء الترتيب السادس تشجع الدولة بتكرار ٥ مرات، وكان الترتيب السابع تحمي الدولة، وجاء في الترتيب الثامن ترعي الدولة، والترتيب التاسع اشترك فيه تشرف الدولة وتحرص الدولة، ثم جاء في الترتيب الحادي عشر تقوم الدولة.

شكل (٩) يوضح دور الدولة في الدستور

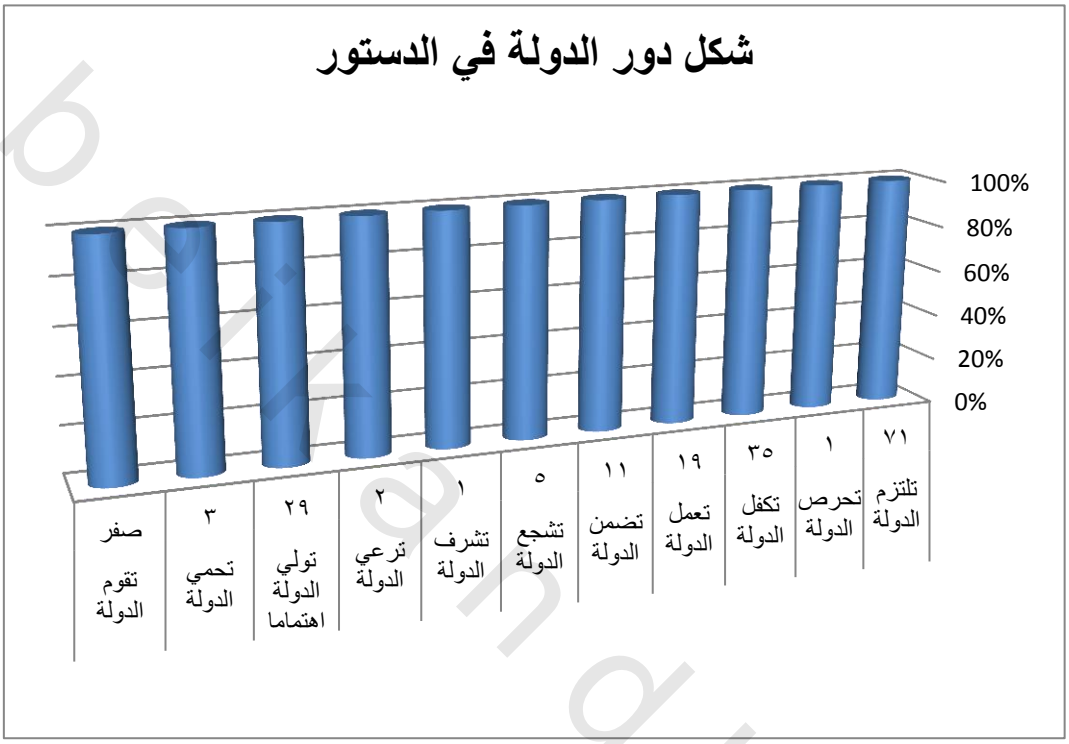

حيث شهدت الحياة السياسية المصرية العديد من الدساتير والإعلانات الدستورية، فعقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، صدر ما سُمى الإعلان الدستوري فى ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٢، والذي جرى بمقتضاه إلغاء دستور ١٩٢٣، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية التى حددتها لجنة وضع مشروع الدستور بثلاث سنوات بدءا من ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣، صدر الإعلان الدستوري النهائى فى ١٦ يناير ١٩٥٦، ليستمر العمل به حتى صدور أول دستور لجمهورية مصر العربية فى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٦ بموجب الاستفتاء الشعبى الذي أجري فى ذلك اليوم، ويذكر أنه كان قد صدر في أعقاب إصدار قرار بإلغاء النظام الملكي فى ١٨ يونيو ١٩٥٦، وظل العمل به قائما حتى إعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ليصدر دستور الوحدة فى مارس (آذار) من العام ذاته مع قيام الجمهورية العربية المتحدة، ولم يستمر طويلا مع انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر (أيلول) ١٩٦١، حيث صدر الدستور المؤقت فى ٢٥ مارس ١٩٦٤، واستمر العمل به حتى بعد وفاة الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر وتولى الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، حيث شُكلت لجنة لوضع مشروع الدستور والذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ وأُطلق عليه الدستور الدائم، وقد أدخل عليه العديد من

التعديلات فى الأعوام التالية: ١٩٨٠ (شمل التعديل خمس مواد مع إضافة باب جديد هو الباب السابع الذي تضمن أحكاما جديدة تخص إنشاء مجلس الشورى وسلطة الصحافة)، ٢٠٠٥ (تعديل المادة ٧٦)، ٢٠٠٧ (تعديل ٣٤ مادة)، وقد ظل العمل بهذا الدستور حتى ١٣ فبراير ٢٠١١ بعد تنحى الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك وتجميد العمل به، لحين صدور أول إعلان دستوري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير فى ٣٠ مارس ٢٠١١ بعد استفتاء شعبى على تعديل بعض مواد دستور ١٩٧١، وقد جرى فى ظل هذا الإعلان إجراء الانتخابات البرلمانية وكذلك الرئاسية التي أفرزت نجاح الرئيس المخلوع محمد مرسى، وقد أصدر إعلانا دستوريا في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٢ أي بعد انتخابه بخمسة أشهر، وقد ترتبت على صدوره حالة من الانقسام داخل المجتمع نظرا لمّا تضمنه من نصوص تمثل ارتدادا إلى ما قبل ظهور مفهوم الدولة، وفى خضم هذه الحالة، صدر دستور ٢٠١٢ الذي وضعته لجنة جرى اختيارها من البرلمان المصري عُرفت بـ«لجنة المائة»، ولم يستمر الأمر طويلا في ظل حالة الاستقطاب التى واجهها المجتمع المصري تحت حكم الإخوان، لتأتى الموجة الثانية من الثورة المصرية فى الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وأعقبها إصدار الرئيس المؤقت المستشار «عدلي منصور» إعلانين دستوريين فى ٥ و٨ يوليو ٢٠١٣، جرى بمقتضى الأخير تعطيل دستور ٢٠١٢، وتشكيل لجنتين لتعديل دستور ٢٠١٢: إحداهما سُميت «لجنة العشرة» ضمت ستة من القضاة وأربعة من أساتذة الجامعات فى القانون، أما اللجنة الأخرى وعُرفت بـ«لجنة الخمسين» فضمت بين عضويتها مختلف فئات المجتمع وأطيافه، وانتهت من تعديلاتها خلال الستين يوما التى حددها الدستور للانتهاء من تلك التعديلات، لنصبح إزاء مشروع تعديل لدستور ٢٠١٢ يجري طرحه لحوار مجتمعى دعا إليه رئيس الجمهورية قبيل الدعوة إلى الاستفتاء المزمع إجراؤه فى الرابع عشر والخامس عشر من يناير ٢٠١٣، حتي وصل إلينا الدستور المصري الحالي دستور ٢٠١٤م.

تحولت الكثير من الحقوق الموجودة بالدستور إلى استحقاقات واجبة النفاذ منذ الاستفتاء وموافقة الشعب على الدستور، حيث ألزم الدستورُ الدولةَ بتنفيذ الكثير من الاستحقاقات العامة أو التي تخص فئة من الفئات، وكانت الدساتير السابقة تهرب من هذا الالتزام من خلال تعبيرات غير ملزمة مثل «تعمل أو تكفل أو تدعم أو تضمن الدولة»، لكن قامت لجنة الخمسين بتغييرها إلى «تلتزم الدولة»، وهو ما يمثل فرقاً كبيراً، وفق فقهاء الدستور «ليجعل هذه الحقوق استحقاقات دستورية واجبة النفاذ الفوري، إلا المحددة بزمن، وعلى الحكومة تنفيذها أو مقاضاتها»، فقهاء الدستور: استبدال « تلتزم الدولة » بـ« تكفل الدولة » يجعل الحقوق في ٣٠ مادة «واجبة النفاذ».. والناتج القومي «عاجز» عن توفير الاحتياجات.

وجاءت تلك الاستحقاقات في أكثر من ٣٠ مادة تلتزم الدولة بها، فيما جاءت مواد أخرى بـ تكفل الدولة، أو تعمل الدولة»، وهى الأقل إلزاماً، كما حدث في دساتير سابقة، ومن أبرز تلك المواد «١٨ و١٩ و٢١ و٢٣»، التي ألزمت الدولة بتخصيص نسب من إجمالي الناتج القومي في الموازنة العامة لخدمات أو فئات مثل التعليم والصحة والتعليم الجامعي وغيرها، ووضعت سقفاً زمنياً متدرجاً.

وكما قال احد الخبراء عينة الدراسة، إن النص بتعبير الإلزام، بما لا يقبل اللبس، هو التنفيذ المباشر لنص المادة، وكانت الدساتير السابقة تستخدم تعبيرات مثل «تكفل أو تعمل الدولة أو توفر»، وهى تعبيرات تعبر عن تنفيذ ما تستطيعه الحكومة وتضع أمام المشرّع عند عمل القوانين الخيارات أو السبل للإتاحة أو التوفير الذي تقدّمه أو تعمل على تنفيذه الدولة، وأشار إلى أن الالتزامات الحكومية واجبة النفاذ منذ دخولها حيز التنفيذ، وهناك بالطبع مواد لا تعد استحقاقاً قدر ما هي التزام، مثل التأمين الصحي الشامل في المادة ١٨، وفى المادة نفسها تحسين أوضاع الهيئات الطبية والتمريض، ومادة الحفاظ على الرقعة الزراعية أو أخرى تنص على الالتزام بمكافحة الفساد، هنا ليس هناك التزام تنفيذي، مثل التزام الدولة بدعم ذوى الإعاقة وتوفير الإتاحة لهم، أو بتوفير موازنات للصحة أو التعليم أو تحقيق استقلال أو حماية العمالة، وهو ما يستوجب تشريعات تنفّذ هذه الالتزامات، مثل تكريم الشهداء ورعاية مصابي الثورة، وهو التزام دستوري، وليس منحة من الدولة وإذا كان هناك شهيد أو مصاب لم تحقق له الرعاية يمكنه اللجوء إلى القضاء ومن أبرز المواد أو الاستحقاقات واجبة النفاذ وهى:

مادة (١٣)، ونصت على: «تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعى»، مادة (١٨)، ونصت على: «لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة، لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض. وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي».

مادة (١٩)، وتنص على: «التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية».

المادة (٢١)، وتنص على: «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتلتزم الدولة بضمان جودة

التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية».

مادة (٢٩)، وتنص على: «الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليها، وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية. كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون».

مادة (٤١)، وتنص على: «تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة».

مادة (٤٢)، وتنص على: «تلتزم الدولة بأن يكون للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج، وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية، وفقاً للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني».

مادة (٤٣)، وتنص على: «تلتزم الدولة بحماية قناة السويس، والحفاظ عليها بصفتها ممراً مائياً دولياً مملوكاً لها، كما تلتزم بالتنمية المستدامة لقطاع القناة، باعتباره مركزاً اقتصادياً عالمياً متميزاً، تحت إشراف الدولة».

مادة (٤٦)، وتنص على: « لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها».

مادة (٦٨)، وتنص على: «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية. وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات وإعطاء معلومات مغلوطة عمداً، وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون».

مادة (٧٢)، وتنص على: «تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام».

مادة (٧٨)، وتنص على: «تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان

تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة كما تكفل الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة».

مادة (٨٠)، وتنص على: «يعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، ولكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كل الإجراءات التي تتخذ حياله».

obeikandl.com

ثانيا: فئة المضمون:

١-الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٤٧) يوضح المساواة الاجتماعية في المجتمع

أولا	المساواة الاجتماعية في المجتمع	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.	٠	٩	٥
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.	٠	٤	٧
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.	١	١٥	١
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الواجبات.	١	٤	٣
٥	توفر الدولة الفرص المتاحة في المجتمع للجميع.	٠	٣	٨
٦	الجميع سواء أمام القانون.	١	٣	٤
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.	١	٧	٢
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.	٠	٨	٦
	المجموع	**٤**	**٥٨**	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن المساواة الاجتماعية في المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٤ مرات صراحة و٥٨ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول انه تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، كما جاء في الترتيب الثاني انه يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الواجبات، وجاء في الترتيب الرابع الجميع سواء أمام القانون، ثم جاء في الترتيب الخامس انه تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز، كما جاء في الترتيب السادس أن شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، ثم جاء في الترتيب السابع أن الدولة تمنع احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، ثم جاء في الترتيب الثامن والأخير أن الدولة توفر الفرص المتاحة في المجتمع للجميع.

وأحاط المشرع بالدستور المصري حق تكافؤ الفرص بحماية دستورية من قبل الدولة بنصه على هذا الحق في المادة التاسعة من دستور ٢٠١٤، و قد جاء نص تلك المادة على الوجه التالي: "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز." وكان قد نص دستور ١٩٧١ على ذلك الحق أيضا في المادة الثامنة منه والذي جرى نصها كالآتي: "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين."

تنبع أهمية هذا الحق من مفهومه والذي توضحه وتشير إليه العديد من أحكام المحاكم المصرية ومنها:

– " مضمون تكافؤ الفرص الذي تكفله الدولة للمواطنين كافة يتصل بالفرص التي تتعهد الدولة بتقديمها، وإعماله يقع عند تزاحمهم عليها، والحماية الدستورية لتلك الفرص غايتها أولوية في مجال الانتفاع بها لبعض المتزاحمين على بعض، وفقا لأسس موضوعية يتحقق من خلالها التكافؤ في الفرص ويقتضيها الصالح العام."

جمهورية مصر العربية | المحكمة الدستورية العليا | الطعن رقم 135 : لسنة 19 : قضائية بتاريخ 2003-5-11 :

– " الفرص التي يعنيها هذا المبدأ، هي تلك التي تتعهد الدولة بتقديمها، وكلما كان عددها محدوداً، كان التزاحم لطلبها واقعاً قائماً، ويقتضي تدافعهم على هذه الفرص المحدود عددها، ترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية تحدد أجدرهم باستحقاقها."

جمهورية مصر العربية | المحكمة الدستورية العليا | الطعن رقم 149 : لسنة 18 : قضائية بتاريخ1997-11-15 :

يتبين من النظر لتلك الأحكام أن مبدأ تكافؤ الفرص يقوم على دعائم و أسس خاصة به، حيث أن الفرص المقصودة في المادة ٩ يجب أن تتوافر لها عدة شروط و هي:

- أن تتعهد الدولة بتقديم تلك الفرص لكافة المواطنين.
- أن يكون عدد هذه الفرص محدودا.

- أن يكون هناك تزاحما عليها من المواطنين.
- أن يكون ترتيب أحقية المواطنين لهذه الفرص وفقا لأسس موضوعية سليمة هدفها تحقيق (أولا) التكافؤ، (ثانيا) الصالح العام.

بالتالي فإنه يجب على كل مواطن أن يتحقق –إذا ما قدمت الدولة فرصا للمواطنين– من توافر هذه الشروط، حيث أنه يجب على الدولة أن تلتزم بتحقيق هذه الشروط و الالتزام بها حتى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص دونما تمييز لأحد على الآخر. و إذا ما وجد المواطن أن الدولة اتخذت نهجا معاكسا و مخالفا و يناقض و ينتهك مبدأ تكافؤ الفرص، فإنه يتوجب عليه اللجوء إلى القضاء لكي تعود الأمور إلى نصابها و لكي يحصل على حقه في تكافؤ الفرص و الذي سلب منه و انتهك و ذلك إذا ما خالفت الدولة شروط تحقق هذا الحق.

obeikandl.com

جدول (٤٨) يوضح

ضمان حقوق أفراد المجتمع

ثانيا	ضمان حقوق أفراد المجتمع	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة.	١	٨	٤
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.	٤	١٣	٢
٣	تضمن الدولة الرعاية الصحية للجميع.	٣	٧	٥
٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.	١	١٤	١
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.	١	٢	٦
٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.	٣	٩	٣
	المجموع	١٣	٥٣	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن ضمان حقوق أفراد المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ١٣ مرة صراحة و٥٣ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن الأوضاع السياسية للمجتمع تعبر عن الديمقراطية الاجتماعية، كما جاء في الترتيب الثاني انه يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن، وجاء في الترتيب الثالث أن للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء، كما جاء في الترتيب الرابع أن الدولة تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة، وجاء في الترتيب الخامس أن الدولة تضمن الرعاية الصحية للجميع، ثم جاء في الترتيب السادس والأخير أن للحضر أولوية في توفير الخدمات.

وكما جاء بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، أن بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، تراجع فقر الدخل في البلدان النامية أكثر من الثلثين وانخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من ٩.١ مليار إلى ٨٣٦ مليون شخص، وانخفض معدل وفيات الأطفال أكثر من النصف، وعدد الوفيات دون سن الخامسة من 7.12 مليون إلى ٦ مليون طفل، وأصبح بإمكان أكثر من ٦.٢ مليار شخص الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة، وبإمكان ١.٢ مليار الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي، حتى مع ارتفاع، عدد سكان العالم من ٣.٥ إلى ٣.٧ مليار نسمة، وقد أسهم في هذا التقدم العمل الذي يقوم به ٣.٧ مليار شخص بأشكال شتى، فعمل نحو مليار شخص في الزراعة وما يزيد عن ٥٠٠ مليون مزرعة عائلية، ينتج أكثر من ٨٠ في المائة من غذاء العالم ويساهم ٨٠ مليونا في تحسين التغذية والصحة والتعليم يساهم في بناء القدرات البشرية وعمل أكثر من مليار شخص في قطاع الخدمات يساهم في التقدم البشري، ففي الصين والهند، يبلغ عدد الوظائف في الطاقة النظيفة ٢٣ مليون وظيفة تساهم في الاستدامة البيئية وللعمل قيمة اجتماعية أبعد من مكاسب من العاملين الأفراد، فعمل أكثر من ٤٥٠ مليونا، والعمل في رعاية يلبي حاجة الناس إلى الرعاية الأطفال يربي الأجيال للمستقبل، والعمل في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة يساعدهم في التمكن من استخدام إمكاناتهم.

جدول (٤٩) يوضح
تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع

ثالثا	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	١	٢	٥
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٩	١١	١
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.	١	١٢	٢
٤	يجرم الاتجار بالبشر.	٢	٤	٤
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.	٣	٥	٣
٦	الاهتمام بالمسنين واجب علي الدولة.	١	١	٦
	المجموع	١٧	٣٥	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ١٧ مرة صراحة و٣٥ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدولة توفر متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما جاء في الترتيب الثاني أن الدولة تلتزم بمقابلة حقوق الأطفال، وجاء في الترتيب الثالث مشاركة منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، ثم جاء في الترتيب الرابع انه يجرم الاتجار بالبشر، وجاء في الترتيب الخامس تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، ثم جاء في الترتيب السادس والأخير الاهتمام بالمسنين واجب علي الدولة.

وأشارت نتائج دراسة هدي النمر إلي ارتفاع نسبة الفقراء في مصر وفقا لخط الفقر الوطني من ١٩.٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، إلي ٢١.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ومع بداية أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة، حيث ارتفعت إلي ٢٥.٢% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠م، ثم إلي ٢٦.٣% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢م، ويعني ذلك أن مصر قد تخطت ضعف المستوي المستهدف الوصول إليه في نسبة الفقراء وهو ١٢.١% بنهاية عام ٢٠١٥م، مما يؤكد علي أهمية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع المصري.[١]

وكانت هذه الحقوق محل عناية خاصة من لجنة الخمسين، لأنها تتعلق مباشرة بحياة كل طوائف الشعب، ومع ذلك لم تنل حظها من الاهتمام في ظل الأنظمة السابقة، ونستعرض أهم هذه الحقوق في الدستور الحالي مع مقارنتها بما ورد بشأنها في دستور ٢٠١٢، لنكمل من خلالها ما كان سبق استعراضه بشأن وضعية المرأة في الدستور (الحلقة الثالثة).

حقوق الأسرة:

حيث نصت المادة العاشرة من دستور ٢٠١٢ على أن « الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة "والمجتمع" على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وعلى تماسكها واستقرارها، وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها على النحو الذي ينظمه القانون"، أما دستور ٢٠١٤، فقد قصر حق التقويم على الدولة، حيث تنص مادته العاشرة على أن: «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها». وبذلك لم يعد لأحد من المواطنين أو لطائفة من المجتمع الحق في مشاركة الدولة في مراقبة التزام الأسرة بالقيم والأخلاق والدين والوطنية، وهو ما أغلق باباً خطيرا أمام الفتنة والفوضى وضياع هيبة الدولة.

حقوق المسنين:

لم يرد ذكر للمسنين في دستور ٢٠١٢، بينما نص دستور ٢٠١٤ على حقوق المسنين في المادة (٨٣) المستحدثة التي تقرر التزام "الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصاديا، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة

---

[١] هدي صالح النمر: الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر، بحث منشور في مجلة معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٥٩)، يوليو ٢٠١٥، ص (٢٠١).

العامة، وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون."

حقوق ذوي الإعاقة:

تضمن دستور ٢٠١٤ النص على حقوق هذه الفئة من المواطنين، من ذلك النص على أنه في حالات تقييد الحرية تلتزم الدولة بتقديم وسائل المساعدة لهم (مادة ٥٤)، والنص على تمثيلهم في أول مجلس نواب وفى المجالس المحلية، وكفالة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة (مادة ٨٠)، وإدماجهم في المجتمع بنسبة ملائمة، ورعايتهم صحياً واقتصادياً واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل الملائمة لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم (مادة ٨١)، وأنشأ الدستور الجديد المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة (مادة ٢١٤)، ويعد دستور ٢٠١٤ أول دستور مصري يعترف بأن ذوى الاحتياجات الخاصة – وهى التسمية التي كنا نفضلها– أصحاب حقوق وليسوا مستحقي رعاية من الدولة أو من غيرها.

حقوق الطفل:

وأورد دستور ٢٠١٤ تعريفاً للطفل، وضمن حقوقه بشكل أوضح وأوفى مما كان عليه في دستور ٢٠١٢، فنص على حقه في الجنسية، سواء ولد الطفل لأب مصري أو لأم مصرية، وفى النسب، وفى التعليم، وفى الرعاية الصحية والاجتماعية، وحماية الأطفال من الاتجار بهم واستغلالهم في مجالات العمل سواء في ذلك المشروعة أو غير المشروعة، وكذا حمايتهم من كل أشكال العنف ومنع تعريضهم للخطر. فنصت المادة ٨٠ على أن "يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية"، وهذه الحقوق مقررة في قانون الطفل المصري وغيره من قوانين الدولة، لكن النص عليها في الدستور يرتقى بها إلى مصاف الحقوق المكرسة دستوريا، ويلزم الدولة بتفعيلها، ويمنع البرلمان من تعديل القوانين المقررة لها على نحو ينتقص منها أو يقيدها بقيود تتنافى مع طبيعتها.

وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، ولكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر، وتلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود، ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه، وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

بينما لم يتضمن دستور ٢٠١٢ تعريف للطفل، فضلاً عن عدم شموله بالحماية السالف بيانها، وهو ما يترتب عليه انتهاك لحقوقه، بما يتعارض مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وقانون الطفل المصري، غير أنه يؤخذ أيضاً على دستور ٢٠١٤ أنه عرف الطفل على نحو مغاير لما

تضمنته الاتفاقية والقانون، فالطفل في الاتفاقية والقانون المصري هو كل من لم يجاوز الثامنة عشرة، وليس من لم يبلغ الثامنة عشرة كما ورد في المادة ٨٠، والفارق واضح بين التعريفين بالنسبة للطفل في سن الثامنة عشرة قبل أن يجاوزها.

الحق في الصحة والتعليم:

بالنسبة للصحة، أغفل دستور ٢٠١٢ تقدير الإنفاق الحكومي على الصحة، كما أغفل النص على تحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وحالهم من السوء لدرجة لا تخفى على كل ذي بصيرة، أما دستور ٢٠١٤ فنصت المادة ١٨ منه على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض (ومنها مرض الإيدز)، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم، ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون."

أما بالنسبة للتعليم، فهو حق لكل مواطن طبقا للمادة ١٩ من الدستور الجديد، وقد قرر دستور ٢٠١٤ للتعليم ما قبل الجامعي نسبة لا تقل عن ٤%، والتعليم الجامعي ٢%، والبحث العلمي ١%، من الناتج القومي الإجمالي، وتتصاعد النسبة تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، بينما لم ينص دستور ٢٠١٢ على أي نسبة للإنفاق على التعليم، سواء الجامعي أو ما قبله، أو على البحث العلمي، لذلك جاءت المادة (٢٣٨) من الدستور الجديد بحكم انتقالي، يسمح للدولة بالتدرج في تخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، لكنها تلتزم به كاملا في موازنة للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

وقد قصر دستور ٢٠١٢ التعليم الإلزامي على المرحلة الإعدادية، وضمن مجانيته في كل مؤسسات الدولة التعليمية. أما دستور ٢٠١٤ فقد جعل التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته في مراحله المختلفة في مؤسساتها التعليمية، لكن مجانية التعليم التي كانت حقيقة منذ ثورة يوليه ١٩٥٢، أضحت حلما وخيالا منذ أن تبنت الدولة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادي، فهل تقوى نصوص الدستور الجديد على دفع الدولة نحو الوفاء بالتزامها بدعم التعليم.

وكان دستور ٢٠١٢ يفرض تدريس مادة اللغة العربية بكافة المؤسسات التعليمية، واكتفى دستور ٢٠١٤ بتدريس اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، حتى يتفرغ الطلاب في التعليم

الجامعي لتعميق التخصص وفقاً لسوق العمل، وفى تقديرنا أنه كان من الواجب الإبقاء على ما ورد في الدستور السابق بالنسبة للغة العربية، إنقاذا لها من المستوى المتدني الذي وصلت إليه لدى طلاب الجامعات.

كما كان دستور ٢٠١٢ ينص في المادة الثانية عشرة منه على أن « تعمل الدولة على تعريب التعليم والعلوم والمعارف ». أما دستور ٢٠١٤، فتوجه إلى تشجيع الترجمة، حيث تنص المادة ٤٨ منه على أن "تشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها"، والفارق بين المادتين لا يخفى على كل ذي بصيرة، فدستور ٢٠١٢ كان يطمح إلى تعريب التعليم في المجالات التي ما يزال التدريس يتم فيها بلغة أجنبية مراعاة لطبيعتها، أما دستور ٢٠١٤ فيبقى على هذه المجالات كما هي، مع تشجيع حركة الترجمة المزدوجة، للإفادة من علوم الدول المتقدمة ونقل علومنا ومعارفنا إليها.

obeikandl.com

جدول (٥٠) يوضح
تحسين نوعية الحياة

رابعا	تحسين نوعية الحياة	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.	٩	٦	١
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الشاملة للجميع.	٣	٧	٣
٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.	٥	٦	٢
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.	٢	٤	٥
٥	تحظي الحاجات الثقافية اهتمام الدولة.	١	٢	٦
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.	٣	٦	٤
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.	١	٢	٦
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.	١	١	٧
	المجموع	**٢٥**	**٣٤**	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن تحسين نوعية الحياة كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٢٥ مرة صراحة و ٣٤ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة تحرص علي توفير فرص عمل، ثم جاء في الترتيب الثالث التزام الدولة بتوفير الرعاية الشاملة للجميع، كما جاء في الترتيب الرابع أن الدولة تكفل حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء، ثم جاء في الترتيب الخامس التزام الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه، واشترك في الترتيب السادس كلا من التزام الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات، والحاجات الثقافية تحظي باهتمام الدولة، ثم جاء في الترتيب السابع والأخير أن الدولة تكفل توفير أماكن للترفيه.

الحق في العمل نص دستور ٢٠١٤ على الحق في العمل الخاص والعام (مادة ١٢ وما بعدها)، فالعمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، وتلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، والوظائف العامة حق للمواطنين والمواطنات على أساس الكفاءة ودون محاباة أو وساطة أو تمييز، والإضراب السلمي حق ينظمه القانون. لكن نظرا لأهمية الحق في العمل وارتباطه بحقوق أخرى وحريات عامة، نرى ملائمة خصه بقراءة في حلقة مستقلة.

المقومات الاقتصادية:

أغفل دستور ٢٠١٢ بعض المصالح الاقتصادية التي تداركها دستور ٢٠١٤، وذلك لا ينفي أن الدستور الملغى تضمن فصلا كاملا خصصه للمقومات الاقتصادية، وأهم الأمور الاقتصادية التي أعاد الدستور الجديد تنظيمها ما يأتي:

ما نصت عليه المادة (٢٩) من أن " الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون"، ويضمن هذا النص حقوق المزارعين، التي تدهورت في السنوات الأخيرة بسبب إهمال الدولة للزراعة وعدم حماية الأراضي الزراعية.

ونصت المادة ٣٢ الخاصة بالموارد على أن" موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها، كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي"، كما أفرد دستور ٢٠١٤ المادة ٤٤ لحماية نهر النيل، ونصت على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه

وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي".

أما المادة ٣٠ فقد أعلنت التزام الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، كذلك نصت الوثيقة الجديدة على عدد من المواد التي تتعلق بالبيئة بشكل مباشر، حيث نصت المادة (٤٥) على التزام الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية، وعلى حظر التعدي عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن في التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، وهذه المادة موجودة في دستور ٢٠١٢، لكن الدستور الجديد زادها تفصيلا بما هو إلى نصوص القانون أقرب، وأكدت المادة ٤٦ بشكل مباشر حق الإنسان المصري في بيئة صحية نظيفة، كما تناولت لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، حيث نصت على أن " لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها."

ونصت المادة ٢٩ من دستور ٢٠١٢ على أنه «لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام، وبقانون، ومقابل تعويض عادل». وقد تخلى دستور ٢٠١٤ عن هذا النص باعتباره معوقاً للاستثمار.

الحقوق الثقافية:

حيث أكدت المادة (٤٨) من الدستور الجديد حق المواطن في الثقافة، والتزام الدولة بكفالته ودعمه وإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لكل فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك، وتولى الدولة اهتماما خاصا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجا، كما تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة (مادة ٤٧)، وهو ما يعنى امتناع الدولة عن محاولة طمس الهوية الثقافية لفئة أو مكون اجتماعي، أو تغليب هوية معينة على ما عداها، ففي التنوع يكمن الثراء، ولم يأت هذا النص من فراغ، فقد شهد عام حكم الإخوان محاولات واضحة "لأسلمه" ثقافة المجتمع المصري طوعا أو كرها.

جدول (٥١) يوضح
تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن

خامسا	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.	٠	١٢	١
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٠	٣	٤
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.	١	٢	٥
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.	١	٣	٣
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	١	١	٦
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.	٢	٣	٢
	المجموع	٥	٢٤	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٥ مرات صراحة و٢٤ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدولة تتحمل المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة تحارب كل أشكال الفساد في المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث أن الدولة تكفل حق التعليم في ضوء معايير الجودة، كما جاء في الترتيب الرابع أن الدولة بمفردها قادرة علي تحمل المسئولية في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية، وجاء في الترتيب الخامس أن توفير العمل مسؤولية الدولة، ثم جاء في الترتيب السادس والأخير أن منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

وهذا يتفق مع نتائج وتوصيات دراسة مجدة إمام حسانين، حيث كانت النتيجة الأولي لدراستها وضع سياسات جديدة للمتابعة والرقابة والمساءلة والمحاسبة من اجل الحد من الفساد الذي يستولي علي ما يخصص للفقراء.[١]

ولا شك أن قضية مكافحة الفساد تعد القضية الرئيسية بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فالفساد بأشكاله المختلفة ظاهرة منتشرة في جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورته على النظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، وأيماناً من الدول والمنظمات الدولية بخطورة الفساد وأثاره المدمرة على إمكانيات الدول والمجتمعات والشعوب فقد سعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بغرض تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، وبالفعل وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 58/4 المؤرخ في ٢٠٠٣/١٠/٢١ و قد انضم لهذه الاتفاقية العديد من الدول ومن بينها مصر أيماناً منها بأن قضية مكافحة الفساد وخصوصاً عقب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو لم تعد شأناً داخلياً خالصاً بل أن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود الدولية لمواجهته وكذا تدعيم النظم الداخلية حتى تكون أكثر فاعليه في مكافحته، وتضمن الدستور المصري ٢٠١٤ فصلاً للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المادة ٢١٥ حتى المادة ٢٢١، والمواد من ٢١٥ حتى ٢١٧ تضمنت تمتع الأجهزة الرقابية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها وتمنح ضمانات واستقلالية وحماية لأعضائها بما يكفل لهم الحياد والاستقلال وتعد من تلك الهيئات البنك المركزي، الهيئة العامة للرقابة المالية، الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، وجاء في المادة ٢١٨ " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية."

---

[١] مجدة إمام حسانين: السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص علي مصر، **بحث منشور في مجلة معهد التخطيط القومي**، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤)، أكتوبر، ٢٠١٥م.

جدول (٥٢) يوضح

متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	المساواة الاجتماعية في المجتمع	٤	٥٨	١
٢	ضمان حقوق أفراد المجتمع	١٣	٥٣	٢
٣	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	١٧	٣٥	٤
٤	تحسين نوعية الحياة	٢٥	٣٤	٣
٥	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	٥	٢٤	٥
	المجموع	٦٤	٢٠٤	

obeikandl.com

من بيانات الجدول السابق يتضح أن الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل جاءت في الدستور المصري ٦٤ مرة صراحة و ٢٠٤ مرة ضمنا، ووفقا لهذه النتيجة يمكن ترتيب متغيراتها، حيث جاء في الترتيب الأول متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع، وجاء في الترتيب الثاني متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة، وجاء في الترتيب الرابع متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، ثم جاء في الترتيب الخامس والأخير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

وهناك علاقة مباشرة بين مفهومي الحكم الرشيد والديمقراطية، إذ أن الديمقراطية تتطلب كل من الحق بالاختلاف وقبول الجميع بمثل هذا الاختلاف، والأساس أن يتم الاعتراف بهذا الاختلاف لإثراء الحياة العامة للناس، فالحياة السياسية مكونة من آراء متقابلة والديمقراطية تهدف فيما تهدف إليه التأكد من هذه المواجهة التي تخدم العدل الاجتماعي والوصول إلى نتائج إيجابية للمجتمع، إذ أن الحكم الرشيد يوفر العديد من الوسائل لتحقيق هذه الغايات وعند المقاربة بين المفاهيم الديمقراطية والحكم الصالح نرى أن الشفافية والمسألة العامة على جميع الذين يتولون سلطة عامة بغض النظر إذا كانوا منتخبين أم لا، وينطبق ذلك على جميع مؤسسات السلطة العامة بدون استثناء، وتنطوي المسألة على الحق العام بدون استثناء بالحصول على المعلومات عن نشاطات الحكومة وعلى الحق بالاعتراض عليها والسعي إلى الإصلاح من خلال آليات قضائية وقانونية وتتم المسألة عبر البرلمانات ومؤسسات التدقيق العليا.

ومن المعروف أن الديمقراطية ترتكز إلى حكم القانون فهي تتطلب إدارة فعالة للقضاء والمحاكم وبقية المؤسسات القضائية فضلاً عن آليات الرقابة المستقلة، وعليه فإن الحاجة لوجود برلمان لا يكون فقط مؤسسة تشريعية وإنما كجهاز مركزي للدولة يعمل باسم الشعب ولصالحه على مراقبة الأداء الحكومي بفاعلية ويخضعه للمسألة بعدالة وشفافية.

والديمقراطية لا يمكن أن تتواجد في كيان معزول خارج جسم الظروف التاريخية والوجود البشري، وإمكانياتها وحدودها تعتمد على البني الاجتماعية القائمة وظاهرة الوعي، فهي قيمة أو مجموعة قيم لا بد من توافرها حتى ينتج عنها سلوك، إذن هي حالة ذهنية يجب إن تدرك وتستوعب مضامينها في العقل البشري كجزء من ثقافته العامة وكذلك هو الإصلاح الهادف لإحداث تغيير في الثقافة العامة، وعليه لا يمكن للسلوك الديمقراطي أن يكون دون توفر القيم ذات الطابع الديمقراطي، فحالة التحول المطلوبة من إطار سلطوي إلى آخر ديمقراطي تحتاج لوعي، أو إدراك لجوهر ومضامين القيم الديمقراطية والتي هي متعلمة، ومكتسبة ولها علاقة بالخبرة والممارسة الإنسانية، صحيح أنها مذهب فلسفي يعيد أصل السلطة السياسية إلى إرادة العامة "إرادة الشعب" لأنة مصدر السلطات، وتعود على شكل النظام السياسي إذ نميز بين نظام سلطوي وأخر ديمقراطي، لكن مقصدنا هنا الحديث عن مضامين الديمقراطية كقيم ثقافية واجتماعية ، فالقيمة الأولى هي أن الفرد بحد ذاته قيمة، وحريته نقطة الانطلاق فلا يجوز تقييده أو تكبيله باسم السلطة ومن قبلها في مجالات الحياة وفضاء السلطة.

إن الديمقراطية تروج لفكرة الحرية، وحق تقرير المصير، والاختيار، والاستقلال الذاتي المعنوي، ومسؤولية الفرد عن اختياراته، وحماية مصالحه، والخبرات التي يشارك بها الآخرين،

ناهيك عن احترام كرامة الإنسان كانسان بغض النظر، عن عرقه، أو دينه، أو جنسه، واحترام حرية الرأي والاعتقاد، والتعبير بكافة الأشكال وبقيه الحريات كما هي الحقوق من مدنية وسياسية وبالذات الحقوق التي ولدت معنا والتي اكتسبت من وجود التنظيم السياسي الذي تطور مع تطور المجتمعات البشرية، ولا ننسى أن من مضامين الديمقراطية مبدأ سيادة القانون كمعيار يتم التعامل به مع الجميع وهو ما يسمى المساواة أمام القانون والمساواة الأخلاقية الذاتية لكل الأفراد باختيار ما هو أفضل لذاته والمساواة السياسية بين المواطنين، والمساواة في توزيع عوائده الموارد والثروة، يضاف إلى ذلك التعددية السياسية والتي تعني التنوع بإشكاله المختلفة، الثقافة، الرأي، والفكر الذي ينظم من خلاله المجتمع متجها نحو مفهوم تداول السلطة السياسية والتي هي أهم مضامين الديمقراطية، يضاف إلى كل ذلك مضامين مثل: التسامح، والحياد القيمي، والعقلانية، وعلى الصعيد السياسي المعاصر، فان الديمقراطية هي منهج حكم وليس عقيدة سياسية، وعندها نقول بالديمقراطية الدستورية وهي المقيدة بدستور يرسم معالم النظام السياسي وآليات الحكم التي تستند إلى تكريس مبدأ سيادة الشعب من خلال المشاركة الفعّالة والمساواة في الاقتراع وشموليته على كافة المستويات المحلية والوطنية، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وفصل السلطات، وتداول السلطة ووجود حكومة يجب مسألتها لتحقيق الرقابة السياسية، وضمان الحقوق والحريات العامة، وتحقيق مبدأ المساواة بأنواعه المختلفة، وهذه مضامين وقيم تأتي في صلب مفهوم الحكم الرشيد وهي ما يسعى الإصلاح السياسي لتحقيقها، إذ من دون الوصول إلى حكم ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان ويعلي حقوقه ويحترم حرياته فما قيمة الإصلاح حينئذْ.

وإن تطبيق أو تعزيز الديمقراطية يتطلب شروطاً يجب توافرها مثل الوعي السياسي، المستوى التعليمي (التعليم)، وتطور مفهوم المواطنة بإطاره القانوني، والولاء للدولة كحاضنة للجميع ورمز يحترم ويضحي من أجله وانحسار الانتماءات الضيقة والتقليدية، وأهمية وجود طبقة متوسطة عريضة لأنها الأساس في التغيير والاستقرار، ووجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة مثل الأحزاب السياسية، والجمعيات والنقابات والاتحادات النوعية، يضاف لذلك مستوى معيشي جيد يستطيع الفرد من خلاله تلبية احتياجاته ومتطلباته الحياتية فالخبز أحياناً قبل الديمقراطية .

ونجاح الديمقراطية يعتمد على توفر البيئة الاجتماعية الحاضنة لتلك المضامين القادرة على تنميتها وحمايتها والحفاظ عليها، وتوفر الشروط اللازمة لانطلاقها من خلال دور فاعل لوسائل وأجهزة التنشئة السياسية المختلفة لتصبح تلك القيم والمضامين جزءاً جوهرياً من الثقافة العامة والسياسية كنمط فرعي، فالديمقراطية لا تنمو بالشعارات بقدر ما تنمو من خلال زرع قيمها ومضامينها في العقل البشري لممارستها في الحياة العامة كمنهج عام يتطلب الإصلاح السياسي استخدام آليات متعددة منها الشفافية والوضوح وتعني الانفتاح الشامل على المجتمع في السياسات والممارسات، وكذلك المسألة، وإشراك المواطنين في الحكم وكلها قيم ديمقراطية، ومن هنا فإن جوهر الديمقراطية يلتقي مع كل من مفهوم الإصلاح السياسي ومضمون الحكم الرشيد الذي هو هدف وغاية الإصلاح السياسي الوصول لأفضل شكل في الحكم، من أجل خدمة المجتمع وتطوير آليات الحكم ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع المكونات الاجتماعية دون تفريق أو تهميش أو إقصاء.

٢ – الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٥٣) يوضح

القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية

أولا	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.	٠	١	٢
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.	٠	١	٢
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.	١	١	١
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.	٠	١	٢
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.	١	١	١
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.	٠	١	٢
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	١	١	١
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.	٠	١	٢
	المجموع	٣	٨	

obeikandl.com

يتضح من بيانات الجدول السابق أن القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٣ مرات صراحة بالدستور المصري، و٨ مرات ضمنا، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير حيث اشترك في الترتيب الأول انه من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، وانه يجب إعطاء أولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، وقضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، وباقي العبارات توازنت نسبها لتشترك جميعها في الترتيب الثاني وهي انه يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، ويجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، ويجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، وانه يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، وضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.

obeikandl.com

جدول (٥٤) يوضح
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية

ثانيا	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.	٢	١	٢
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.	٢	٠	٣
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.	٣	١	١
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.	١	١	٤
٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.	١	٠	٥
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.	١	١	٤
	المجموع	١٠	٤	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت في الدستور المصري ١٠ مرات صراحة و٤ مرات ضمنا، ووفقا لذلك يمكننا ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول تأثير القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية، ثم في الترتيب الثاني تأثير التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الثالث تأثير المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية، واشترك في الترتيب الرابع تأثير الإطار الأيديولوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية، للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الخامس يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح، وهذه النتائج تتباين مع نتائج الاستبيان كما جاء بجدول (٣٥)، حيث جاء في الترتيب الأول تأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح، وقد يرجع هذا التباين لما أضافه الدستور المصري من تشريعات تحد وتمنع الفساد بكافة أشكاله.

obeikandl.com

جدول (٥٥) يوضح
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية

ثالثا	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٢	٠	٢
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	١	٠	٣
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	١	٢	١
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.	١	٠	٣
	المجموع	٥	٢	

obeikandl.com

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت في الدستور المصري ٥ مرات صراحة ومرتين ضمنا، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول انه يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة أداة الاستبيان وأيضا مع نتيجة مقابلة الخبراء، كما جاء بجدول (٣٦) حيث جاء الترتيب الأول للدستور كركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الثاني أن الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة أداة الاستبيان وأيضا مع نتيجة مقابلة الخبراء، ثم في الترتيب الثالث الركيزتين التاليتين وهما المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، والتشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.

وهذا ما أكدته الكتابات النظرية التي حددت ركائز صنع السياسة الاجتماعية، كما يتفق مع نتيجة دراسة طلعت السروجي (٢٠٠٤م)، والتي أشارت إلي أن ركائز صنع السياسة الاجتماعية هي الأديان السماوية والدستور والقوانين والتشريعات.

obeikandl.com

جدول (٥٦) يوضح
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية

رابعا	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٠	٠	٥
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٠	٢	٣
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٠	١	٤
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٠	١	٤
٥	تعتبر فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع.	٢	١	٢
٦	هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية.	٣	٢	١
	المجموع	٥	٧	

obeikandl.com

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهر في الدستور المصري ٥ مرات صراحة و٧ مرات ضمنا، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات المتغير حيث جاء في الترتيب الأول أن هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية، وجاء في الترتيب الثاني أن فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع، وجاء في الترتيب الثالث انه ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، واشترك في الترتيب الرابع انه يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية، وانه من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ثم جاء في الترتيب الخامس انه يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.

وهو ما يؤكد أهمية القوي الاجتماعية والأحزاب السياسية في صنع السياسة الاجتماعية، وكذلك أهمية إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية، أيضا أهمية قيام الخبراء في السياسة الاجتماعية في المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية، وهذا يعني أن صنع السياسة الاجتماعية عملية جماعية، لتأتي معبرة عن الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع وطموحاته وآماله، وذلك يتفق مع نتائج دراسة مصطفي كامل السيد (١٩٨٣) ودراسة بسيوني إبراهيم (١٩٩٥)، ودراسة أماني قنديل (١٩٩٦)، ودراسة علاء الزغل (٢٠٠٥)، وأيضا دراسة مراجع علي نوح (٢٠٠٨).

obeikandl.com

جدول (٥٧) يوضح
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية

خامسا	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.	١	٢	١
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.	٠	١	٣
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.	٠	٢	٢
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	٠	١	٣
٥	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.	٠	٢	٢
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.	٠	١	٣
	المجموع	١	٩	

obeikandl.com

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن ضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ظهرت في الدستور المصري مرة صراحة و ٩ مرات ضمنا، ويمكن ترتيب عبارات المتغير وفقا لذلك، حيث جاء في الترتيب الأول انه من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، ثم في الترتيب الثاني عبارتين وهما ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأهمية استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، واشترك في الترتيب الثالث انه من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وضرورة تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأهمية الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج جدول (٣٨) حيث جاء في الترتيب الأول لنتائج الاستبيان في متغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية، انه من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.

obeikandl.com

جدول (٥٨) يوضح

متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل:

م	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	٣	٨	٣
٢	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	١٠	٤	١
٣	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	٥	٢	٥
٤	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	٥	٧	٢
٥	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	١	٩	٤
	المجموع	٢٤	٣٠	

obeikandl.com

من قراءة بيانات الجدول السابق يمكن ترتيب متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل، وفقا لظهور كل متغير في الدستور المصري صراحة أو ضمنا، حيث ظهر الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر صراحة ٢٤ مرة وضمنا ٣٠ مرة، حيث جاء في الترتيب الأول مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ثم في الترتيب الثاني المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية، وجاء في الترتيب الثالث القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، وجاء في الترتيب الرابع ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الأخير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.

ففي السنوات الأخيرة زاد اهتمام صانعي سياسات الرعاية الاجتماعية بان يكون للمستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية دورا كبيرا في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والاستفادة من خبراتهم ومعرفة تطلعاتهم حتي تعكس برامج الرعاية الاجتماعية أهدافهم مع إعطاء أهمية خاصة للجماعات المهمشة كالفقراء والأقليات والمرأة[١]، وهناك حاجة لأنظمة تجمعهم وتنظم جهودهم الدفاعية ومن هنا ظهرت منظمات المجتمع المدني للقيام بعملية التوعية الشعبية والتعبير عن مطالب المواطنين بشكل منظم ومؤثر، حيث أن الأحزاب السياسية وغيرها من جماعات الضغط والمصالح تؤثر وحيث أن الأحزاب وغيرها من جماعات المصالح تؤثر بشكل كبير علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فتحدد المشكلات والحاجات وتقترح بدائل السياسة وتجمع ملاحظات الجماهير علي السياسة، وتحدد المتطلبات للمسئولين، وتقترب من العمل التشريعي المحتمل، وتنقل المعلومات عن الحكومة للمواطنين والرأي العام ويعد ذلك ضروريا لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية بشكل ديمقراطي[٢]، ومنظمات المجتمع المدني لا يقتصر دورها علي المشاركة في رسم السياسات بل لها دورها البارز في كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ففي مرحلة تحقيق السياسة تقوم المنظمات الحكومية المعنية بوضع القواعد المنظمة للعمل وتمر تلك العملية بثلاث مراحل هي :- [٣]

١- مرحلة ما قبل إعلان تلك القواعد Per- Publication : وتقوم الجهات المعنية بوضع القواعد المنظمة للعمل فتحدد أهدافه والأنظمة المسئولة عنه والقواعد والإجراءات المنظمة له وفرق العمل وغيرها.

٢- مرحلة ما بعد الإعلان أو النشر Post – Publication فتطرح مسودة تنظيم العمل علي الجمهور ويتم تجميع الآراء المختلفة ودراستها وإجراء التعديلات اللازمة علي خطة العمل و وفي تلك المرحلة تلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا بما تقدمه من مقترحات وآراء.

---

(١) Lester Parrott : Social Work and Social Care , 2 ed ., London , Routledge 2002 , p : 4.

(2) Paul Burstein , April Linton : the Impact of Political Parties , Interest Group , and Social Government Organizations Pubilc Policy , Social Forces , V . 81 , N . 2 , Washington , 2002 , p : 381.

(٣) Richard Hoefer : Making Adifference : Human Service Interest Group Influence on Social Welfare Program Regulations , Journal of Sociology and Social Welfare , V . 27 , N . 3 , New York , 2000 , pp : 21 – 22 .

٣- مرحلة ما بعد التوفيق Post – Adoption : واهم المهام في تلك المرحلة هو شرح أي جزء غامض في خطة العمل وتوضيح بنودها ومدي استجابتها للمقترحات الجماهيرية.

وان عملية المشاركة العامة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتم علي عدة مستويات هي مستوي وضع السياسة وتحقيقها وتقويمها، ويتطلب تحقيق مشاركة جادة من قبل منظمات المجتمع المدني في تلك العمليات أن تقوي منظمات المجتمع المدني من نفسها وتتضافر معا لتحقيق اعلي درجة ممكنة من التمكين من جهة، ومن جهة آخري أن توفر الحكومة البيئة الملائمة والفرص لمشاركة فعالة من قبل تلك المنظمات في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.(١)

والدولة يمكنها توفير تلك البيئة الملائمة من خلال:- (٢)

١- تزويد المواطنين بالمعلومات .
٢- إتاحة الفرصة لمناقشة القضايا العامة ووسائل الإعلام بطريقة مفتوحة.
٣- تشجيع المشاركة الشعبية في صنع السياسات والقرارات علي كافة المستويات للاستفادة منها في دعم السياسات والقرارات الرسمية.

وفي الحقيقة أن الحكومات في الأنظمة الديمقراطية الحديثة تلجا إلي منظمات المجتمع المدني وتحاول إشراكها منذ البداية في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية حيث أن هذه المشاركة تضمن ما يلي:- (٣)

١- تساعد تلك المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من التعرف علي معلومات جيدة عن تفضيلات واهتمامات المواطنين، كما أن المواطن من خلال مشاركته يكتسب معلومات مفيدة حول موضوعات سياسة الرعاية الاجتماعية بما يساعده علي فهم أسباب اختيار تلك السياسة والحكم المناسب عليها وعلي مجتمعاتهم وإبداء الرأي السليم.
٢- كما أن تلك المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تضمن التزامهم العام بها وقبولهم لها.
٣- وتضمن كذلك تعاون تلك المنظمات مع الحكومة في تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية حتي لا يقع العبء في تلك العملية علي الحكومة فقط.
٤- تتيح وجود علاقة قوية بين الجمهور والحكومة وقنوات اتصال مستمرة بينهم.

فكلما كانت منظمات المجتمع المدني تتمتع بشعبية كبيرة وذو مكانة بارزة في المجتمع وإمكانات كبيرة وتتناول قضايا هامة تقع علي رأس قائمة أولويات المواطنين وصانعي السياسة ولديها رؤية واضحة ومنطقية نحوها، وتتسم بالقرب من صانعي السياسة وقوة تأثيرها

---

(١) اماني مسعود الحديني : المهمشون والسياسة في مصر و القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٩ ، ص : ٤٧.
(٢) السيد عليوة : صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ص : ٣٨٧ – ٣٨٨.
(٣)Philip Allmendinger (eds) : Introduction to Planning Practice , New York , John Wiley , Sons , LTD , 2000, PP : 391 – 392.

obeikandl.com

عليهم، كلما كانت تلك المنظمات أكثر تأثيرا عن غيرها من منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة كل من حسن مصطفي (٢٠٠٥)، ودراسة علي محمود محمد (٢٠٠٧)، ودراسة مراجع علي نوح (٢٠٠٨)، حيث أكدت الدراسات علي أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بمجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، وتحديد المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية وتوزيع مسئولياتهم وأدوارهم عليهم، وتحديد القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية وأيضا ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، بالإضافة إلي ركائز صنع السياسة الاجتماعية التي احتلت المركز الأخير هنا، بالرغم من صدارتها في نتائج الاستبيان للسادة المسئولين كما وضح جدول (٣٩).

ثالثا: اختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها:

- **أهداف الدراسة:**

حققت الدراسة أهدافها كما يلي :-

١. حددت الدراسة ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني:

جدول (٥٩) يوضح
مفهوم الديمقراطية الاجتماعية

م	**مفهوم الديمقراطية الاجتماعية**	ك	الترتيب
١	هي المساواة الاجتماعية في المجتمع.	٥٨	٢
٢	هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.	٤١	٤
٣	هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٤٩	٣
٤	هي تحسين نوعية الحياة.	٣٠	٥
٥	هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	٦٧	١

حيث جاءت نتائج الدراسة لتوضح من خلال بيانات الجدول السابق أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت كالترتيب التالي ففي الترتيب الأول جاء نص هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بمعدل تكرار ٦٧، وفي الترتيب الثاني جاء نص هي المساواة الاجتماعية في المجتمع بمعدل تكرار٥٨، وفي الترتيب الثالث هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بمعدل تكرار ٤٩، أما في الترتيب الرابع هي ضمان حقوق أفراد المجتمع

بمعدل تكرار ٤١، وفي الترتيب الخامس والأخير جاء هي تحسين نوعية الحياة بمعدل تكرار ٣٠ مرة.

لتصبح الديمقراطية الاجتماعية هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن، وهي المساواة الاجتماعية في المجتمع، وهي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، وهي ضمان حقوق أفراد المجتمع، وهي تحسين نوعية الحياة.

جدول (٦٠) يوضح

مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية

م	**مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية**	ك	الترتيب
١	الدولة.	٢٤	٤
٢	منظمات المجتمع المدني.	٢٢	٥
٣	رئيس الجمهورية	٤١	٢
٤	مجلس الوزراء	٣٢	٣
٥	مجلس النواب	٥٦	١
٦	الشعب	١٢	٦

ويتضح من بيانات الجدول السابق مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت علي النحو التالي في الترتيب الأول مجلس النواب بمعدل تكرار ٥٦، وفي الترتيب الثاني جاء رئيس الجمهورية بمعدل تكرار ٤١، وفي الترتيب الثالث جاء مجلس الوزراء بمعدل تكرار ٣٢، وفي الترتيب الرابع جاءت الدولة بمعدل تكرار ٢٤، وفي الترتيب الخامس جاءت منظمات المجتمع المدني بمعدل تكرار ٢٢، وفي الترتيب السادس والأخير جاء الشعب بمعدل تكرار ١٢ مرة.

٢. حددت الدراسة درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية:

ويستنتج من نتائج الدراسة انه يوجد تباين صنع السياسة الاجتماعية في ظل متغيرات الديمقراطية الاجتماعية وفي غياب تلك المتغيرات، حيث يتطلب صنع السياسة الاجتماعية مناخ ديمقراطي يشمل متغيرات السياسة الاجتماعية ككل وهي بالدراسة الحالية:

أ القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.

ب مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.

ت الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.

ث المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

ج ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

جدول (٦١)

دلالة الفروق في صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية

م	صنع السياسة الاجتماعية	ن	س-	ع	قيمة ت ودلالتها
أ	في ظل الديمقراطية الاجتماعية	١٠٠	٢.٥٠	٠.٣٨	٢.٥٠٨ *
		٣٠	٢.٤٢	٠.٣٤	
ب	في ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية	١٠٠	٢.٧٣	٠.٢٨	٠.٤١٧*
		٣٠	٢.٧٢	٠.٢٩	

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ويتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائيا عن مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥%، في صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.

٣. توصلت الدراسة إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية وهي:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.

ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.

ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

ث- تحسين نوعية الحياة.

ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

جدول (٦٢) يوضح

متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	المساواة الاجتماعية في المجتمع	٤	٥٨	١
٢	ضمان حقوق أفراد المجتمع	١٣	٥٣	٢
٣	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	١٧	٣٥	٤
٤	تحسين نوعية الحياة	٢٥	٣٤	٣
٥	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	٥	٢٤	٥
المجموع		٦٤	٢٠٤	

من بيانات الجدول السابق يتضح أن الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل جاءت في الدستور المصري ٦٤ مرة صراحة و٢٠٤ مرة ضمنا، ووفقا لهذه النتيجة يمكن ترتيب متغيراتها، حيث جاء في الترتيب الأول متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع، وجاء في الترتيب الثاني متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة، وجاء في الترتيب الرابع متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، ثم جاء في الترتيب الخامس والأخير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

جدول (٦٣) يوضح

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر	المسئولين ن= ١٠٠			
		مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	المساواة الاجتماعية في المجتمع.	٢٠٩٦	٢.٢	٠.٨	٢
٢	ضمان حقوق أفراد المجتمع.	١٤٧١	٢.٤	٠.٦	١
٣	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٧٧٧	١.٩	٠.٨	٥
٤	تحسين نوعية الحياة.	٢١٠٨	٢.١	٠.٨	٣
٥	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	١٥٦٦	٢	٠.٧	٤
الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		٨٠١٨	٢.١	٠.٧	مستوي متوسط

بقراءة بيانات الجدول السابق يمكن تحديد المتوسط الحسابي لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر حيث بلغ ٢.١ وهو مستوي مرتفع، وانحراف معياري ٠.٧، حيث جاء في الترتيب الأول متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٤، وانحراف معياري ٠.٦، وفي الترتيب الثاني متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وقد جاء في الترتيب الرابع متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بمتوسط حسابي ٢، وانحراف معياري ٠.٧، وفي الترتيب الخامس جاء متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

٤- اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر: توصلت الدراسة لتصور تخطيطي مقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، وتم تناوله في الفصل

السابع وهو الفصل التالي الخاص باستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح.

٥- التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

توصلت الدراسة لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر، وتم تناوله في الفصل السابع وهو الفصل التالي الخاص باستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح.

- **فروض الدراسة:**

اختبرت الدراسة فرضياتها كما يلي :-

الفرض الأول: يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

حيث يفترض إمكانية رصد الشواهد الميدانية المؤكدة لهذه العلاقة باستخدام أدوات متعددة في جمع البيانات تظهر دلالتها علي النحو التالي:

١- **المتغير الأساسي:** الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:
   أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
   ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
   ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
   ث- تحسين نوعية الحياة.
   ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.
٢- **المتغير التابع :** الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:
   أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
   ب- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
   ت- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
   ث- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
   ج- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

وتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٤)

العلاقة بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

قضايا السياسة الاجتماعية / المساواة الاجتماعية	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.	تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.	تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.	تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.	الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.	الكل
تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز.	٠.٢٢٨**	٠.٢١٦**	٠.٣٤٩**	٠.٢٤٣**	٠.١٧٠**	٠.٢٣٠**	٠.٣٤٦**	٠.٤١٢**	٠.٤٣٢**
تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.	٠.٢٩٧**	٠.٢٥٧**	٠.٢٦٧**	٠.٤١٣**	٠.٣١٥**	٠.٣٦١**	٠.٣٤٧**	٠.٢٩٢**	٠.٤٠٦**
تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.	٠.٣٧٤**	٠.١٥٩**	٠.١٧٨**	٠.٣٩٥**	٠.٣٧٢**	٠.٢٥٢**	٠.٣٦٧**	٠.١٠٢*	٠.٣١٢**
تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.	٠.٢٤٤**	٠.١٧٧**	٠.٢٢٥**	٠.٣٤٦**	٠.٢١١**	٠.٢٢٤**	٠.٣٤١**	٠.١٧٣**	٠.٢٤٦**
تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.	٠.٤١٣**	٠.٣١٦**	٠.٣٦١**	٠.٣٤٨**	٠.٣٩٩**	٠.٣٥٤**	٠.٤١٢**	٠.٣١٦**	٠.٤١٦**
الجميع سواء إمام القانون.	٠.٣٩٥**	٠.٣٧٢**	٠.٢٥٣**	٠.٣٦٧**	٠.٤١٣**	٠.٣٨٦**	٠.٣٩٥**	٠.٣٧٢**	٠.٣٩٤**
يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.	٠.٤٥٢**	٠.٣٥٩**	٠.٤١٩**	٠.٣٥٤**	٠.٤٦٩**	٠.٤١٢**	٠.٤٥٢**	٠.٣٦٠**	٠.٤٥٤**
شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.	٠.٢٤٦**	٠.١٧٦**	٠.٢٣٢**	٠.٣٤٦**	٠.٢٠٤**	٠.٢٢٦**	٠.٢٤٦**	٠.١٧٢**	٠.٢٤٦**
الكل	٠.٤٠٤**	٠.٢٧٠**	٠.٣٣٩**	٠.٢٤٨**	٠.١٧٥**	٠.٢٣٤**	٠.٣٥٨**	٠.٣٢١**	٠.٥٠١**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

obeikandl.com

يتضح من بيانات الجدول السابق انه يوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين المساواة الاجتماعية ككل وقضايا السياسة الاجتماعية ككل عند مستوي معنوية ٠.٠١،حيث توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء إمام القانون، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص

المتاحة، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء إمام القانون، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء إمام القانون، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها

السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وتركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.

وبناءا علي ذلك يتم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا ومؤداه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر، حيث أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا.

٢- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٥)

يوضح العلاقة بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

ضمانات السياسة الاجتماعية / تمكين الفئات الضعيفة	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.	الكل
تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	٠.٢٣١**	٠.٢١٣**	٠.٣٥١**	٠.٢٤٣**	٠.١٧٠**	٠.٢٣٠**	٠.٤٣٠**
توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٠.٢٩٥**	٠.٢٥٨**	٠.٢٦٩**	٠.٤١١**	٠.٣١٣**	٠.٣٦١**	٠.٤٠٤**
تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.	٠.٣٧٣**	٠.١٥٦**	٠.١٧٥**	٠.٣٩٣**	٠.٣٧٠**	٠.٢٥٥**	٠.٢٩٥**
يجرم الاتجار بالبشر.	٠.٢٤٥**	٠.١٧٤**	٠.٢٣٠**	٠.٣٤٤**	٠.٢١١**	٠.٢٢٩**	٠.٢٤٦**
تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.	٠.٤١٦**	٠.٣١٦**	٠.٣٦٠**	٠.٣٤٦**	٠.٣٩٧**	٠.٣٥٥**	٠.٤١٠**
تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.	٠.٣٩٤**	٠.٣٧٢**	٠.٢٥١**	٠.٣٦٥**	٠.٤١٠**	٠.٣٦٦**	٠.٣٩٣**
الكل	٠.٤١٠**	٠.٢٦٨**	٠.٣٣٥**	٠.٢٤٦**	٠.١٧٥**	٠.٢٣٤**	٠.٤٨٦**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق انه يوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع ككل، وبين ضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل، عند مستوي معنوية ٠.٠١، حيث توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة

obeikandl.com

حقوق الأطفال، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة

طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.

وبناءا عليه تتم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث هناك علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر عند مستوي معنوية ٠.٠١ ، بفترة ثقة ٩٩%، بقيمة ٠.٤٨٦**.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا.

٣- يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٦)

يوضح العلاقة بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

مجالات التأثير للسياسة الاجتماعية / تحسين نوعية الحياة	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.	الكل
التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.	٠.٢٢٧**	٠.٢١١**	٠.٣٤٧**	٠.٢٤٠**	٠.١٧٠**	٠.٢٢٩**	٠.٤٣٧**
تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.	٠.٢٩٥**	٠.٢٥٩**	٠.٢٥٨**	٠.٤١٥**	٠.٣١٨**	٠.٣٦٠**	٠.٤٠٩**
تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.	٠.٣٧٥**	٠.١٥٩**	٠.١٧٦**	٠.٣٩٠**	٠.٣٧٣**	٠.٢٥٥**	٠.٣٠١**
تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.	٠.٢٣٩**	٠.١٧٤**	٠.٢٣٣**	٠.٣٤٠**	٠.٢٠٧**	٠.٢٢٥**	٠.٢٤٠**
إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية.	٠.٤١٥**	٠.٣١٧**	٠.٣٦٦**	٠.٣٤٩**	٠.٣٩٦**	٠.٣٥٨**	٠.٤١٦**
تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي دون استثناء.	٠.٣٦٩**	٠.٢٤٣**	٠.٢٥٦**	٠.٣٦٩**	٠.٤١٠**	٠.٣٦٨**	٠.٣٩٥**
تلتزم الدولة توفير الإسكان للجميع.	٠.٢١١**	٠.٢٢٩**	٠.٣٧٨**	٠.٢٥٤**	٠.٣٧٣**	٠.٢٥٧**	٠.٢٣٩**
تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.	٠.٣٩٨**	٠.٣٥٥**	٠.٢٠٢**	٠.٢٢٣**	٠.٢٠٨**	٠.٢٢٤**	٠.٤٢٢**
الكل	٠.٤٠٩**	٠.٢٦٥**	٠.٣٣٥**	٠.٢٤٢**	٠.١٧٥**	٠.٢٣٩**	٠.٤٩١**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق انه توجد علاقة طردية معنويا عند مستوي ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وبين مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، كما يتضح انه توجد علاقة طردية معنويا عند مستوي ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين عبارات متغير تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي، وبين عبارات متغير مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
وبناءا عليه تم قبول الفرض الفرعي الثالث ومؤداه قد يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي ومجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، عند مستوي معنوية ٠.٤٩١**، بفترة ثقة ٩٩%.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الثالث كاملا.

٤- من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٧)

يوضح العلاقة بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

ركائز السياسة الاجتماعية / ضمان حقوق أفراد المجتمع	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.	الكل
تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة	٠.٢٢٧**	٠.٢١٣**	٠.٣٤٥**	٠.٢٤٤**	٠.٤٣٢**
يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.	٠.٢٨٩**	٠.٢٥٥**	٠.٢٦٣**	٠.٤١٢**	٠.٤٠٨**
ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.	٠.٣٨٦**	٠.١٥٩**	٠.١٧٩**	٠.٣٩١**	٠.٢٩٥**
تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.	٠.٢٤٥**	٠.١٧٢**	٠.٢٣٠**	٠.٣٤٣**	٠.٢٤٣**
للحضر أولوية في توفير الخدمات.	٠.٤١١**	٠.٣٢٠**	٠.٣٦٤**	٠.٣٤٦**	٠.٤٠٩**
للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.	٠.٣٩٢**	٠.٣٧٣**	٠.٢٥٩**	٠.٣٦٨**	٠.٣٩٦**
الكل	٠.٤١٢**	٠.٢٦٩**	٠.٣٣٣**	٠.٢٤٧**	٠.٥٠١**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ومن بيانات الجدول السابق يتضح وجود علاقة طردية دالة معنويا بدرجة ثقة ٩٩% بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع

السياسة الاجتماعية في مصر، كما انه توجد علاقة طردية دالة معنويا بدرجة ثقة ٩٩% بين عبارات متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع وبين عبارات متغير الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الرابع الفرعي ومؤداه انه من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر. **إذن يتم قبول الفرض الفرعي الرابع كاملا.**

٥- من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٨)

يوضح العلاقة بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية / تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية.	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	تعتبر فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع.	هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات.	**الكل**
تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.	٠.٢٢٠**	٠.٢١٨**	٠.٣٥٢**	٠.٢١٥**	٠.٣٤٥**	٠.٢٤٤**	٠.٤٣٠**
الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٠.٢٩٥**	٠.٢٥٠**	٠.٢٧٠**	٠.٢٥٣**	٠.٢٦٢**	٠.٤١٠**	٠.٤٠٤**
توفير العمل مسؤولية الدولة.	٠.٣٧٤**	٠.١٥٥**	٠.١٧٢**	٠.١٥٨**	٠.١٧٠**	٠.٣٩٩**	٠.٢٩٧**
تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.	٠.٢٥٠**	٠.١٨٠**	٠.٢٣١**	٠.١٧٧**	٠.٢٣٧**	٠.٣٤٧**	٠.٢٤٧**
منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٠.٤٠٩**	٠.٣١١**	٠.٣٦٥**	٠.٣١٤**	٠.٣٦٠**	٠.٣٥٠**	٠.٤١٥**
تحارب الدولة كل أشكال الفساد.	٠.٣٩٨**	٠.٣٧١**	٠.٢٥٠**	٠.٣٦٩**	٠.٢٥٤**	٠.٣٦٥**	٠.٣٩٠**
الكل	٠.٤٠٨**	٠.٢٧٠**	٠.٣٤٠**	٠.١٨٠**	٠.١٦٢**	٠.٢٤٨**	٠.٤٧٩**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ومن بيانات الجدول السابق يتضح انه يوجد علاقة طردية دالة معنويا عند مستوي ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩%، بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، كما انه يوجد علاقة بين عبارات متغير مسؤولية الدولة عن المواطن، وعبارات متغير دور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية علاقة طردية دالة معنويا عند مستوي ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩%.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا ومؤداه انه من المتوقع انه توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث توجد علاقة طردية دالة معنويا بدرجة ثقة ٩٩%.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا.

ومن هنا تم اختبار الفرض الأول باختبار فروضه الفرعية وتم قبول الفرض الأول بكل فروضه الفرعية، ومن هنا تصبح الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

إذن يتم قبول الفرض الأول كاملا.

obeikandl.com

الفرض الثاني: تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٩)

يوضح التباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية ن=١٣٠

م	متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف ودلالتها	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الزوجية البعدية
أ	**القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	١.٩١١	٢	٠.٩٥٥	٥.٥٢١**	٣ > ٢ ، ١
		داخل المجموعات	٩٨.٦٣٠	٥٧٠	٠.١٧٣		
		الإجمالي	١٠٠.٥٤١	٥٧٢			
ب	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	٠.٤٩٢	٢	٠.٢٤٦	١.٩٢٣	-
		داخل المجموعات	٧٢.٩٥٠	٥٧٠	٠.١٢٨		
		الإجمالي	٧٣.٤٤٣	٥٧٢			
ج	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	١.٦٩٦	٢	٠.٨٤٨	٤.٩٥١**	٣< ٢ ، ١
		داخل المجموعات	٩٧.٦٣٧	٥٧٠	٠.١٧١		
		الإجمالي	٩٩.٣٣٣	٥٧٢			
د	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	٠.١٥٠	٢	٠.٠٧٥	٠.٥٩٥	-
		داخل المجموعات	٧١.٨٣٦	٥٧٠	٠.١٢٦		
		الإجمالي	٧١.٩٨٦	٥٧٢			
هـ	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	١.٥٢٥	٢	٠.٧٦٣	٣.٦٥٣*	٣ > ١
		داخل المجموعات	١١٩.٠٠٢	٥٧٠	٠.٢٠٩		
		الإجمالي	١٢٠.٥٢٧	٥٧٢			
	الكل	بين المجموعات	٠.٢٣٣	٢	٠.١١٧	٠.١٨٤	-
		داخل المجموعات	٣٩.٢٠٣	٥٧٠	٠.٠٦٩		
		الإجمالي	٣٩.٤٣٧	٥٧٢			

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

من بيانات الجدول السابق يتضح انه يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩% بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، حيث لا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩% بين الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما

لا يوجد تباين بين المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥، بدرجة ثقة ٩٥% بين الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الثاني جزئيا، حيث يوجد تباين بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وأيضا الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما لا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، كما انه لا يوجد تباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية ككل في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، **أذن لا يتم قبول الفرض الثاني كاملا، بل يتم قبوله جزئيا.**

الفرض الثالث: من المتوقع وجود تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها:

جدول (٧٠)

دلالة الفروق بين المسئولين والخبراء طبقا لمتغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

م	متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	الاستجابات	ن	س-	ع	قيمة ت ودلالتها
أ	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٤٣	٠.٢٦	٣.٣٠١**
		الخبراء	٣٠	٢.٣٦	٠.٢٦	
ب	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٣٩	٠.٣١	٢.٠٧٠*
		الخبراء	٣٠	٢.٣٤	٠.٢٨	
ج	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٣٦	٠.٤٣	٢.٢٣٦*
		الخبراء	٣٠	٢.٢٩	٠.٤٠	
د	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٤٢	٠.٣٢	٠.٩٤٢
		الخبراء	٣٠	٢.٣٩	٠.٣١	
هـ	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٧٣	٠.٢٨	٠.٤١٧*
		الخبراء	٣٠	٢.٧٢	٠.٢٩	
	الاتجاه الديمقراطي ككل	المسئولين	١٠٠	٢.٤٦	٠.٣٢	٣.٣٨٣**
		الخبراء	٣٠	٢.٤٢	٠.٣١	

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

من بيانات الجدول السابق يتضح وجدود فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية معنوية ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل، حيث توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ولا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الثالث جزئيا حيث يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية ككل وكذلك الخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، ولكن لا يوجد تباين لكل متغيرات السياسة الاجتماعية، حيث يوجد تباين بين استجابات المسئولين والخبراء في متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، ومتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ومتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ومتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ولا يوجد تباين في متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

أذن لا يتم قبول الفرض الثالث كاملا، وإنما يقبل جزئيا.

obeikandl.com

- **ملخص الفصل:**

في الفصل السابق قام الباحث بتحديد الإستراتيجية المنهجية للدراسة وفيها تم تحديد نوع الدراسة ومنهجها العلمي وأدواتها البحثية، وأيضا تم اختبار صدق وثبات أدوات الدراسة وإعدادها في شكلها النهائي للتطبيق الميداني، وبالفعل تم التطبيق الميداني للدراسة الحالية من خلال أدواتها، ثم المراجعة المكتبية والميدانية للنتائج، وبعد ذلك قام الباحث بتفريغ نتائج أدوات الدراسة علي الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS.V.16 ومن ثم استخدام المعادلات الإحصائية المناسبة مع أهداف وفرضيات الدراسة الحالية وتم استخراج النتائج المبوبة في الفصل الحالي.

وبعد تبويب نتائج الدراسة في الجداول المسلسلة السابق تناولها تم تحليل البيانات التي يحتوي عليها كل جدول في ضوء الأدبيات النظرية والإطار النظري الموجه للدراسة ونصوص الدستور المصري دستور ٢٠١٤م.

وتناول الباحث بيانات الجداول طبقا لترتيب أدوات الدراسة حيث تم مناقشة نتائج أداة استمارة الاستبيان ثم أداة دليل المقابلة ثم أداة تحليل المحتوي، وتم التحليل والربط بين هذه النتائج ومقارنة بعضها البعض وقوفا علي أوجه اتفاقها واختلافها.

وبعد ذلك عرض الباحث نتائج الدراسة المرتبطة بتحقيق أهداف الدارسة واختبار فرضياتها ميدانيا.

وجاء في نهاية الفصل النتائج العامة للدراسة والتي بطبعها تفتح باب الأستخلاصات النهائية والتصور التخطيطي المقترح للدراسة وخطة العمل المقترحة الذي سيتم تناولهم في الفصل التالي الفصل السابع أستخلاصات الدراسة وتصورها المقترح.

obeikandl.com